

دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة (دراسة ميدانية على عينة من النساء المعيلات في المجتمع المصري)

د. هبة الله مصطفى محمد مصطفى

مدرس علم الاجتماع - بقسم الفلسفة والاجتماع - كلية التربية - جامعة عين شمس

hebaallahmostafa@edu.asu.edu.eg

تاريخ استقبال البحث: ٢٠٢٣/٢/٨

تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٣/٤/١٧

المستخلص:

تهدف الدراسة إلى تحليل دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، وقد اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، واتخذت مقياس ليكرت الخماسي كأداة لجمع البيانات الكمية من عينة قوامها (٢٢٠) امرأة معيلة، وتوصلت الدراسة للعديد من النتائج أهمها، توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة عند مستوى دلالة (٠.٠١)، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٧٤٥)، مما يعني أنه كلما زاد استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية، زاد تمكينها اقتصادياً. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثات فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير العمر، والحالة التعليمية، والدخل حيث بلغت قيمة (ف) (١٠.٤٨٨، ٥٥.٤٤٢، ٥.٩٩٢) على التوالي وهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من ٠.٠٥. وكانت أبرز المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة عند استخدامها للخدمات المالية الرقمية هي، ضعف إطار الحماية المالية للعميل، ونقص ثقافة الإدارة المالية فيما يتعلق بالإدخار والاستثمار، وضعف قنوات التعامل مع شكاوى العملاء.

الكلمات المفتاحية: الخدمات المالية الرقمية، التمكين الاقتصادي، المرأة المعيلة.

مقدمة:

شهدت الصناعة المالية تغييرات جذرية بفعل الثورة الصناعية الرابعة، وتعتبر الخدمات المالية الرقمية أحد أشكال التطورات التي شهدها القطاع المالي والمصرفي، التي نتجت عن التطور التكنولوجي ووسائل الاتصال الحديثة خاصة مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي. فقد كان للثورة الرقمية دور كبير في تغيير تقديم الخدمات المالية من النمط التقليدي إلى النمط الرقمي الذي حظى بإقبالاً واسعاً في ظل انتشار استخدام الانترنت والهاتف المحمول، مما جعلها قادرة على الوصول إلى مختلف فئات المجتمع.

وفي ظل التحول الرقمي المتسارع، برز دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، حيث تقدم الخدمات المالية الرقمية فرصاً هائلة للمرأة المعيلة، تساعد على تحسين مستوى معيشتها وتسهيل سبل وصولها إلى الموارد على قدم المساواة وتوفير التمويل اللازم للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

١ - موضوع الدراسة:

يعتبر التمكين الاقتصادي للمرأة من أهم الغايات التي تسعى أهداف التنمية المستدامة لتحقيقها في عام ٢٠٣٠، حيث يمثل تمكين المرأة ورفع كفاءتها الركيزة الأساسية لعالم مستدام. فوق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة الذي ينص على "تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة اقتصادياً"، يتعين على الحكومات العمل على سد فجوات النوع الاجتماعي في عدد من المجالات، من خلال ضمان مشاركة فعالة للمرأة وضمان تكافؤ الفرص المتاحة لها، باعتبارها قادرة على صنع القرار في جميع مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والعامية على قدم المساواة مع الرجل، ومن خلال تمكين المرأة من النفاذ إلى الموارد الاقتصادية والخدمات المالية الرقمية والاستفادة منها، وكذلك في تأسيس مشروعات استثمارية جديدة لريادة الأعمال. وهو ما يتقاطع مع أهداف الشمول المالي الذي يهدف إلى سد الفجوة بين الجنسين عن طريق الاعتماد على تقديم الخدمات المالية عبر القنوات الرقمية بما في ذلك المدفوعات والائتمان والمدخرات والتحويلات والتأمين، ومن ثم توسيع نطاق تقديم الخدمات المصرفية التقليدية للعملاء من خلال التقنيات الحديثة مثل: الحلول القائمة على الهاتف المحمول ونماذج النقود الإلكترونية ومنصات الدفع الرقمية (Tariq Abbasi and Hans Weigand, 2017, P.2). كما تتيح الفرص لأجل الوصول إلى الفئات الضعيفة وبشكل خاص النساء ذوات الدخل المنخفض؛ حيث تعتبر النقود الرقمية أكثر فائدة من النقود الورقية لأنها يمكن أن تتسلل بشكل أسرع وأكثر أماناً بتكلفة أقل (Yakubi, & others, 2019, p.134).

وتتمتع الخدمات المالية الرقمية بالعديد من الفوائد منها توسيع نطاق الشمول المالي للأشخاص المستبعدين الذين ليس لديهم حسابات مصرفية من خلال السماح لهم بالحصول على الخدمات المالية باستخدام التقنيات الرقمية (Rana & othes, 2019, p.200). على سبيل المثال خدمات فوري وخدمة الكاش والمحظة الإلكترونية التي تقدمها البنوك وشركات اتصالات الهواتف المحمولة. بالإضافة إلى تقديم خيارات غير مكلفة وواسعة النطاق، وخدمات مصرفية مناسبة وأمنة ومصممة لاحتياجات المستخدمين

في الدول النامية، وبالتالي توفر فرصًا لتحسين رفاهية المستهلك ودعم استقراره المالي وتسهيل التحول الرقمي للمعاملات القائمة على النقد في النهاية (Ismael, & others, 2021, p.2). علاوة على ذلك، تعزيز التمكين الاقتصادي من خلال تمكين تراكم الأصول وخاصة بالنسبة للمرأة مما يزيد من مشاركتهم الاقتصادية ورفاهيتهم (Mujeri & Azam, 2018, p.7).

وهناك ثلاثة مكونات رئيسية لأي من الخدمات المالية الرقمية تتمثل في (Lyman & Lauer, 2015):

1- منصة المعاملات الرقمية: تتيح هذه المنصة للعميل استخدام جهاز لإجراء أو تلقي المدفوعات والتحويلات وتخزين القيمة إلكترونيًا لدى بنك أو جهة غير بنكية يُسمح لها بتخزين القيمة الإلكترونية.

2- وكلاء البيع بالتجزئة: أن المزودين بجهاز رقمي متصل بالبنية التحتية للاتصالات لنقل واستلام تفاصيل المعاملات يمكن العملاء من تحويل النقد إلى قيمة مخزنة إلكترونيًا وتحويل القيمة المخزنة إلى نقود. اعتمادًا على اللوائح المعمول بها والترتيب مع المؤسسة المالية الرئيسية.

3- استخدام العملاء والوكلاء لجهاز لإجراء المعاملات عبر النظام الأساسي: أن يكون جهاز العميل رقميًا مثل (الهاتف المحمول)، وهو وسيلة لنقل البيانات والمعلومات أو أداة مثل (بطاقة الدفع)، تتصل بجهاز رقمي مثل (جهاز نقاط البيع).

٢- إشكالية الدراسة:

تشكل الخدمات المالية الرقمية آلية مبتكرة لتحسين عمليات القطاع المصرفي المقدمة من خلال استخدام التقنيات الرقمية في تقديم الخدمات المصرفية التقليدية مثل خدمات الدفع الرقمية، وتحويل الأموال وتسهيل عمليات الاقتراض أو التمويل والادخار، حيث تشكل الخدمات المالية الرقمية شكلاً من أشكال التغيير في بيئة العمل المصرفي وثقافته داخل المؤسسات المالية والاقتصادية وخارجها، التي أثرت بشكل كبير على استقرار القطاع المالي المصرفي الذي يؤدي لاحقًا إلى نمو اقتصادي مستدام وهو أحد العوامل الهامة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فقد أشارت تقارير مركز ميريديان الدولي (2017) MIC إلى أن أكثر من ملياري شخص بالغ في الدول النامية يعتمدون على النقود ولا يمتلكون حسابات في المؤسسات المالية، وبالتالي يتم استبعادهم من الاقتصاد الرسمي ولا يستفيدون من النظم المالية التقليدية، مما يؤدي إلى حرمانهم الاقتصادي في المجتمع. ويحتاج هؤلاء الأفراد إلى آليات أفضل لتوفير الأموال وإرسالها واقتراضها. نتيجة لذلك ظهرت الخدمات المالية الرقمية كأدوات لخلق اقتصاد عالمي أكثر شمولاً، وبناء مستقبل مستدام للجميع (Meridian International Centre, 2017, p.2). فقد تمكن ٥٠٠ مليون شخص من الاستفادة من التكنولوجيا الرقمية والوصول إلى الأدوات المصرفية والمالية في السنوات الخمس الماضية. ومع ذلك، لا يزال المليارات من الأفراد يفتقرون إلى الوصول في جميع أنحاء العالم. ويتطلب ذلك، اتخاذ إجراءات من جانب الحكومات والهيئات التنظيمية وصانعي السياسات وقادة الأعمال في جميع أنحاء العالم (Meridian International Centre, 2017, p.3).

ووفقاً للتقرير الصادر عن معهد ماكينزي العالمي لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتمويل الرقمي في الاقتصادات الناشئة فإن تطبيق الخدمات المالية الرقمية يساعد في زيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي في كافة الاقتصادات الناشئة بنسبة ٦٪، بنحو ٣.٧ تريليون دولار بحلول عام ٢٠٢٥، وذلك بالمقارنة مع استخدام الخدمات المالية التقليدية (McKinsey Global Institute, 2016, p.1)، ما يقرب من ٦٥٪.

من هذه الزيادة تأتي من زيادة إنتاجية الشركات المالية وغير المالية والحكومات نتيجة المدفوعات الرقمية، ويمكن أن يؤدي هذا الناتج المحلي الإجمالي الإضافي إلى خلق ما يصل إلى ٩٥ مليون وظيفة في جميع القطاعات (Abbasi and Weigand, 2017, p.3). علاوة على ذلك، تساهم الخدمات المالية الرقمية في توفير الخدمات المالية لحوالي ١.٦ مليار نسمة لا يتعاملون مع البنوك على مستوى العالم، أكثر من نصفهم من النساء، كما يساهم في تقديم قروض إضافية بقيمة ٢.١ تريليون دولار للأفراد والشركات الصغيرة بشكل مستدام (McKinsey Global Institute, 2016, p.1). فقد أدت رقمنة فرص القطاع المالي إلى بناء بنية تحتية اقتصادية شاملة توفر خدمات جديدة للأفراد المهمشين وخاصة النساء، وللمجتمعات المحرومة في جميع أنحاء العالم (Leveraging Digital Finance for Gender Equality, 2019, p.10). مما أتاح أمام الدول النامية والاقتصادات الناشئة فرصة اللجوء إلى استخدام تقنيات الهاتف المحمول لتقديم الخدمات المالية الرقمية للغالبية العظمى من مواطنيها، فضلاً عن تمكين الفقراء ومحدودي الدخل من كسب عائد مالي من خلال الادخار والاقتراض الرقمي في النظام المالي الرسمي، ومن ثم يمكن للخدمات المالية الرقمية المساهمة في تسريع عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية (McKinsey Global Institute, 2016, p.1).

وتشير الأرقام الرسمية الصادرة عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات إلى ارتفاع عدد المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات الاتصالات في مصر خلال النصف الأول لعام ٢٠٢١ إلى ١٦.٣ مليون محفظة على مستوى الجمهورية (تنقسم إلى ١١.٥ مليون محفظة للذكور بنسبة ٧٠% و ٤.٨ مليون محفظة يمتلكها الإناث بنسبة ٣٠%)، بزيادة ١٦% مقارنة بنحو ١٤.١ مليون محفظة إلكترونية في النصف الأول من عام ٢٠٢٠. كما بلغ عدد المعاملات الإلكترونية التي نفذت في عام ٢٠٢١ باستخدام المحافظ الإلكترونية ٨١ مليون عملية إلكترونية، وجاءت أكثر ثلاث خدمات استخداماً وفقاً لعدد المعاملات هي التحويلات بنسبة ٤٣% من إجمالي عدد العمليات شهرياً. يليها خدمة الإيداع والسحب النقدي من المحفظة الإلكترونية بنسبة ٣٠%. يليها خدمة شحن رصيد المحمول أو الانترنت بنسبة ٢٠%. كما بلغ عدد عمليات المدفوعات (والتي تشمل سداد فواتير المرافق وتحويل المراتب والحوافز وسداد نفقة المطلقات والتبرعات والتسوق الإلكتروني والادخار والإقراض الريفي) ٥.٥ مليون عملية بعام ٢٠٢١ بنسبة ٣٢٣% مقارنة ب ١.٣ مليون عملية بعام ٢٠٢٠ (تقرير مؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات الاتصالات للنصف الأول لعام ٢٠٢١).

هذا، وقد أوضح تقرير البنك الدولي حول تمكين المرأة اقتصادياً أنه على الرغم من المكاسب التي حققتها المرأة في مجالات التعليم والرعاية الصحية، والتمكين السياسي، إلا أن نسب التمكين الاقتصادي للمرأة مازالت ضعيفة، حيث تؤكد معظم المؤشرات التي تقيس عدم المساواة بين الجنسين تدني ترتيب مصر فيما يتعلق بالمشاركة والفرص الاقتصادية المتاحة للمرأة (البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، مايو ٢٠١٨، ص ١٢).

وعلى الرغم من ذلك، فإن الثورة الرقمية أضافت بعض الطرق والخدمات الاقتصادية الحديثة إلى حياة الأفراد، بالاعتماد على الأجهزة الرقمية، مثل أجهزة الهاتف المحمول، التي تلعب دوراً بارزاً في دعم الفئات الضعيفة وتمكينهم اقتصادياً لاسيما النساء. ذلك أن، الخدمات المالية الرقمية قد تساهم في تجاوز العديد من التحديات التي تحول دون نفاذ النساء إلى الخدمات المالية الرسمية وخاصة إذا كانت هذه الخدمات مصممة بشكل يتلاءم مع احتياجات النساء من الخدمات المالية المختلفة.

لذا فإن إشكالية الدراسة تدور حول تساؤل رئيس مؤداه: ما مدى مساهمة الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في المجتمع المصري؟ وما هي المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المعيلة إلى الخدمات المالية الرقمية والاستفادة منها؟

٣- أهمية الدراسة:

أ- الأهمية النظرية:

(١) إثراء الدراسات المتعلقة بموضوعات الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي، والتي أصبحت تحتل جل اهتمام الدول والهيئات المالية في وقتنا الحالي لمواكبة التحول نحو الاقتصاد الرقمي.

(٢) إلقاء الضوء على الاتجاهات النظرية الحديثة تتمثل في نظريات المجتمع الشبكي، والتغيير، وانتشار المستحدثات لفهم تأثير الخدمات المالية الرقمية في تمكين المرأة المعيلة اقتصاديًا، مما يمثل إضافة معرفية على مستوى الدراسات التي تتناول هذه القضية.

(٣) تنامي ظاهرة المرأة المعيلة وزيادة حجمها في المجتمع المصري (٥.٤ مليون أسرة تعولها امرأة)، مما جعلها من الفئات المجتمعية التي تحظى باهتمام على المستويين العالمي والإقليمي، الأمر الذي يستدعي ضرورة دراسة هذه الفئة ومساعدتها على التغلب على المشكلات التي تعترضها باستخدام الخدمات المالية الرقمية، حتى يمكن أن تشارك في برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية.

ب- الأهمية التطبيقية:

(١) قد تساعد نتائج هذه الدراسة صانعي السياسات والمسؤولين في القطاع المصرفي كالبانوك والشركات المالية على تطوير وتحسين الخدمات المالية الرقمية وتسخيرها لخدمة المرأة المعيلة، لما له من أهمية كبيرة في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وتحسين الخدمات المقدمة لها، ومن ثم تحقيق أهداف التنمية المستدامة المرجوة وفقاً لاستراتيجية مصر ٢٠٣٠م.

(٢) قد تسهم هذه الدراسة في اقتراح بعض الآليات للتقليل من المشكلات والصعوبات التي تواجه المرأة المعيلة في الوصول إلى الخدمات المالية الرقمية والاستفادة منها، من خلال ما سيتم التوصل إليه من توصيات.

٤- أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق هدف رئيس يتمثل في الكشف عن دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، ويندرج تحت هذا الهدف مجموعة من الأهداف الفرعية تتمثل في:

- أ- الكشف عن مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية.
- ب- الكشف عن مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية للمرأة المعيلة.
- ج- رصد المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية.
- د- تحليل طبيعة العلاقة بين درجة استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية وتمكينها اقتصادياً.
- هـ- استكشاف طبيعة العلاقة بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والمتغيرات الاجتماعية للمرأة المعيلة.
- و- تحديد طبيعة العلاقة بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والمتغيرات الاقتصادية للمرأة المعيلة.
- ز- استنتاج مقترحات لزيادة تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً باستخدام الخدمات المالية الرقمية.

٥- تساؤلات الدراسة:

- أ- ما أبرز مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية؟
- ب- ما مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية للمرأة المعيلة؟
- ج- ما المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية؟
- د- ما المقترحات لزيادة تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً باستخدام الخدمات المالية الرقمية؟

٦- فروض الدراسة:

- أ- توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.
- ب- يوجد فرق دال إحصائياً بين المتغيرات الاجتماعية للمرأة المعيلة (العمر، التعليم) والتمكين الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية الرقمية.
- ج- يوجد فرق دال إحصائياً بين المتغيرات الاقتصادية للمرأة المعيلة (الدخل) والتمكين الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية الرقمية.

٧- مفاهيم الدراسة:

أ- مفهوم الخدمات المالية الرقمية:

يشير مصطلح الخدمات المالية الرقمية بشكل عام إلى تحديث الخدمات المالية وتوسيع نطاقها باستخدام تقنيات الإنترنت، وهو يدعم الابتكار وإدماج القطاع المالي مع تقنيات الإنترنت (Hu, Bin & Liansheng, Zheng, 2016, p.32).

فالخدمات المالية الرقمية (DFS) هي خدمات مالية تعتمد على التقنيات الرقمية لتقديمها واستخدامها من قبل المستهلكين (World Bank Group, April 2020, p.4). وتشمل الأدوات المنشأة (بطاقات الخصم والائتمان) التي تقدمها البنوك في المقام الأول، بالإضافة إلى الحلول الجديدة المبنية على الحوسبة السحابية، والأنظمة الأساسية الرقمية، وتقنيات دفتر الأستاذ الموزع (DLT)، والتي تشمل مدفوعات الهاتف المحمول (Agur, Peria & Rochon, 2020, p.1-2).

وتعرف الخدمات المالية الرقمية بأنها "الخدمات المالية التي يتم تقديمها من خلال البنية التحتية الرقمية عبر الهواتف المحمولة أو أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو البطاقات المرتبطة بنظام دفع رقمي موثوق، وجميعها تربط الأفراد والشركات بالبنية التحتية الوطنية للمدفوعات الرقمية، وتسمح لهم بالقيام بالمعاملات بين جميع الأطراف".

ويتضمن هذا التعريف:

- جميع الخدمات المالية مثل المدفوعات وحسابات التوفير والائتمان والتأمين.

- جميع المستخدمين مثل الأفراد والشركات والهيئات الحكومية.

- جميع مزودي الخدمات المالية مثل البنوك ومقدمي خدمات الدفع والمؤسسات المالية الأخرى وشركات الاتصالات وتجار التجزئة. (McKinsey Global Institute, 2016, ص ٢).

كما يشير مفهوم الخدمات المالية الرقمية إلى الوصول الرقمي إلى الخدمات المالية الرسمية واستخدامها من جانب أفراد المجتمع المحرومين والمستبعدين (Lauer & Lyman, 2015, p.1). وتشمل جميع المنتجات والخدمات المالية والتكنولوجيا التي تمكن الأفراد من الوصول إلى المدخرات والمدفوعات والتسهيلات الائتمانية عبر الإنترنت دون الحاجة إلى زيارة فروع البنوك التقليدية أو دون التعامل مباشرة مع مقدمي الخدمات المالية (Barbesino, & others, 2005, p.330). وتتسم بالعديد من المزايا والفوائد كإخفاض التكلفة، والراحة، وسرعة وسهولة الوصول للخدمات المصرفية (Dara, 2018, p.144).

ويمكن تعريف الخدمات المالية الرقمية إجرائياً: بأنها "المعاملات المالية التي يتم فيها استخدام المنتجات والخدمات المالية من خلال قنوات رقمية تتم عبر الإنترنت والهواتف المحمولة وأجهزة الكمبيوتر المحمولة، والتي تمكن الفرد من الوصول إلى المدخرات والمدفوعات والتسهيلات الائتمانية وإدارتها أثناء تواجدهم في المنزل أو في العمل".

ب- مفهوم التمكين الاقتصادي:

يعرّف روبرت آدمز Robert Adams مصطلح التمكين بأنه "قدرة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية على ممارسة السلطة، والسيطرة على حياتهم ومواردهم، بالإضافة إلى تحقيق أهدافهم الخاصة" (Adams, 2008, p. xvi).

ويشير تعريف الأمم المتحدة لتمكين المرأة بأنه "شعور المرأة بقيمتها وبذاتها؛ وحققها في تحديد خياراتها بنفسها؛ وحققها في الوصول إلى الموارد وإتاحة الفرص لها للاستفادة منها؛ وحققها في التمتع بالقدرة على السيطرة على حياتها سواءً داخل المنزل أو خارجه؛ وقدرتها على التأثير في توجهات النظام الاجتماعي والاقتصادي على المستويين الوطني والدولي" (Kabeer, 2012, p.7).

كما تعرّف الوكالة السويدية للتعاون الإنمائي الدولي (SIDA) التمكين الاقتصادي للمرأة على أنه العملية التي تمنح المرأة السلطة لصنع القرارات الاقتصادية التي تزيد من سيطرتها على حياتها في المجتمع. ويمكن تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال تسهيل سبل وصول المرأة على قدم المساواة إلى الفرص والموارد الاقتصادية والتحكم فيها، فضلاً عن القضاء على التفرقة الوظيفية وجميع أشكال التمييز في العمل، وتعزيز الموائمة بين مسؤوليات العمل والأسرة لكل من الجنسين. وفقاً لذلك، يشير مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة بأنه العملية التي تتيح للمرأة القدرة على اتخاذ القرارات الاقتصادية التي تكسبها قوة تمكنها من السيطرة على حياتها من خلال التحكم في الموارد المالية والاقتصادية وتوزيعها (Tornqvist, Schmitz, 2009, p.9).

ويمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة إجرائياً: بأنه "قدرة المرأة المعيلة على الوصول إلى الموارد المالية والاقتصادية والتحكم فيها من خلال استخدامها للخدمات المالية الرقمية عبر أجهزة الكمبيوتر الشخصية أو الهواتف المحمولة بهدف إشباع احتياجاتها واحتياجات أسرته الأساسية".

ج- مفهوم المرأة المعيلة:

تعرف المرأة المعيلة بأنها المرأة التي تتعرض لمجموعة من الظروف الاجتماعية كالترمل والطلاق، وهجر الزوج والتي أدى بها لأن تكون العائل الوحيد للأسرة (المجلس القومي للأمم المتحدة والطفولة، ١٩٩٦، ص ١٧). وتتولى رعاية شؤون أسرتها مادياً بمفردها، وتعد المساهم الاقتصادي الرئيسي في دخل الأسرة والممثل القانوني والاجتماعي لأسرتها في المجتمع (فهمي، ٢٠١٩، ص ١٨).

كما تعرف المرأة المعيلة بأنها المسؤولة عن أسرته في اتخاذ القرارات والإنفاق الكلي عليها وإدارتها وتحمل أعبائها، والوفاء بالاحتياجات الأسرية بمختلف مظاهرها الاقتصادية، والاجتماعية والثقافية، وهي تمثل إحدى الفئات المجتمعية الأكثر قابلية للمعانة من مختلف المشكلات نظراً لازدواجية ما يقع على عاتقها من ضغوط لا سيما الشخصية أو الأسرية (Rimaz et al, 2014, p.48).

ويمكن تعريف المرأة المعيلة إجرائياً: بأنها "المرأة التي تتحمل مسؤولية رعاية أسرته من حيث الإنفاق عليها وإدارتها وإشباع حاجات أفرادها، ويتضمن هذا المفهوم العديد من الفئات (كالأرامل والمطلقات، والمتزوجات من معاقين أو مرضى أو عاطلين، كما يشمل غير المتزوجات اللاتي تتحملن مسؤولية رعاية الوالدين والإخوة)، وتعاني من مشكلات مختلفة".

أ- دراسات حول الخدمات المالية الرقمية:

هدفت دراسة (Bongomin & others, ٢٠١٧) إلى تحليل العلاقة بين محو الأمية المالية وتحقيق الشمول المالي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية في أوغندا. وتم جمع البيانات من ٤٠٠ أسرة فقيرة من أربع مناطق في المناطق الريفية في أوغندا. وتوصلت الدراسة إلى أن محو الأمية المالية يؤثر بشكل كبير وإيجابي على الشمول المالي للأسر الفقيرة في المناطق الريفية في أوغندا. كما أن استخدام الخدمات المالية الرقمية من خلال تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول يعزز الشمول المالي.

وهدفت دراسة (Ozili, 2018) إلى التعرف على التمويل الرقمي وآثاره على الشمول المالي والاستقرار المالي. وتوصلت الدراسة إلى أن التمويل الرقمي له آثار إيجابية على الشمول المالي في الأسواق الناشئة والمتقدمة تتمثل في الراحة وسهولة الاستخدام وانخفاض رسوم الخدمة التي يوفرها التمويل الرقمي للأفراد ذوي الدخل المنخفض تكون أكثر قيمة بالنسبة لهم من التكلفة الأعلى التي سيدفعونها للحصول على مثل هذه الخدمات من البنوك التقليدية المنظمة. بالإضافة إلى آثاره الإيجابية في تمكين ذوي الدخل المنخفض من الادخار والاقتراض في النظام المالي الرسمي.

وكشفت دراسة (Kusimba, 2018) عن دور النوع الاجتماعي في استخدام التمويل الرقمي في كينيا، من خلال استكشاف أثر معايير النوع الاجتماعي والوضع الاجتماعي للمرأة الكينية على استخدامها للتمويل الرقمي. المعايير الجنسانية تشكل حاجزًا لاستخدام المرأة للتمويل. وقد استندت الدراسة إلى المقابلات الإثنوغرافية مع ٦٠ رجلاً وامرأة كينيين من الذين يستخدمون التحويلات المالية ومنصات جمع الأموال الرقمية والائتمان الرقمي. وأشارت النتائج إلى أن الرجال والنساء في كينيا يستخدمون التمويل الرقمي ليس سعيًا وراء السيطرة الفردية على أموالهم ولكن لإنتاج أنفسهم كأعضاء مرتبطين وجديرين بالثقة يتمتعون بالاعتراف والهيبة في الجماعات المالية.

وهدفت دراسة (Yakubia and Basuki, 2019) إلى التعرف على الوضع الحالي للشمول المالي واستخدام التقنيات المالية الرقمية في العالم العربي. وأظهرت النتائج أن العالم العربي يعتبر حاليًا أقل بكثير من المناطق الأخرى في أبعاد مختلفة من الشمول المالي ويرجع ذلك إلى انخفاض معدلات الوصول إلى الخدمات المصرفية الرسمية التقليدية واستخدامها، بما في ذلك الادخار والائتمان والتأمين. بينما لوحظت التحسينات النسبية في التوسعات المالية والمعاملات غير النقدية والمدفوعات الرقمية. كما أن العالم العربي لديه القدرة على تبني التكنولوجيا الرقمية وتعزيز الشمول المالي، فقد بدأت بعض الدول العربية مبادرات قانونية ومالية لدخول عالم الاقتصاد الرقمي.

وكشفت دراسة (Durai & Stella, 2019, p.126) عن أثر التمويل الرقمي في تحقيق الشمول المالي. وأظهرت النتائج أن التمويل الرقمي (الخدمات المصرفية عبر الإنترنت، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، ومحافظ الهاتف المحمول، وبطاقات الائتمان وبطاقة الخصم) لها تأثير كبير على الشمول المالي. فقد كان لسهولة الاستخدام والراحة والتوقيت الدقيق آثار إيجابية على استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، كما أن انخفاض رسوم الخدمة والتوقيت الدقيق لهما آثارًا كبيرة على استخدام محافظ الهاتف المحمول حتى أن رسوم الخدمة المنخفضة قد أثرت بشكل إيجابي على بطاقة الائتمان.

في حين رصدت دراسة (Marta Budimir, 2019) التعرف على دور الثقة في استخدام الخدمات المصرفية عبر الإنترنت للتحويلات المصرفية للمستهلكين النمساويين والكرواتييين. وذلك من خلال استطلاع رأى عبر الإنترنت لعينة قوامها 200 مفردة 100 من النمسا و 100 من كرواتيا، وقد توصلت الدراسة إلى أن الثقة تؤثر بشكل إيجابي على الأمان المدرك للخدمات المصرفية عبر الإنترنت، وعلى الرغم من ذلك أشارت النتائج إلى وجود مخاوف أمنية لدى مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تتمثل في (الإحتيال، وسرية المعلومات والبيانات) والتي أثرت على عدم الثقة في الإنترنت، وقد أكدت الدراسة أن كلاً من (سهولة الاستخدام، الفائدة، موقف العملاء تجاه استخدام الخدمات، الثقة، الأمان) لها دور إيجابي في تبني العملاء للخدمات المصرفية عبر الإنترنت.

وهدفت دراسة (Siddik & Kabiraj, 2020) إلى التعرف على دور الخدمات المالية الرقمية في تعزيز الشمول المالي، وتوصلت إلى أن الخدمات المالية الرقمية تزيد من فرص التمويل لجميع فئات المجتمع. كما يقلل الشمول المالي من تكلفة الخدمة للبنوك. باستخدام نظام مصرفي قائم على التكنولوجيا.

وفي سياق متصل ركزت دراسة (حسيني، 2020، ص 112-113) على علاقة الخدمات المالية الرقمية بالشمول المالي في الدول العربية، من خلال تحليل المؤشرات الجزئية للشمول المالي في الدول العربية ومقارنتها ببعضها البعض، بالإضافة إلى دراسة الخدمات المالية الرقمية وسبل الاستفادة منها لتعميم وصولها لكافة فئات المجتمع؛ وتوصلت الدراسة إلى أن الشمول المالي يهدف إلى تعميم الخدمات المالية والمصرفية على عدد أكبر من فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمكين المرأة وتوفير فرص العمل وتحسين المعيشة، كما توصلت إلى وجد عوائق أمام تعميم الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية تتمثل في غياب المنافسة بين المؤسسات المالية وغياب التنقيف المالي.

واختبرت دراسة (أديب السقا، 2020) أثر استخدام الموبايل البنكي على عملية الإقراض في البنوك العاملة في فلسطين، من خلال التعرف على أنواع الخدمات الإلكترونية التي تقدمها المصارف في فلسطين، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي واستخدمت الاستبانة كأداة لجمع البيانات وطبقت على 50 موظف في البنوك العاملة في قطاع غزة. وتوصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى 0.05 بين استخدام تطبيق موبايل بنك وعملية الإقراض في البنوك العاملة في فلسطين. وحدد مجال أثر استخدام الموبايل البنكي على ثبات الودائع بنسبة 74 %، يليها تقديم ودراسة طلب الإقراض بنسبة 73.43%، ثم جاء التمويل والمتابعة بنسبة 70.48 %، وفي المرتبة الأخيرة جاء مجال منح الإئتمان أو القرض بنسبة 68.78 %.

بينما سعت دراسة (حسين والحيدري، 2021) إلى إبراز أهمية التمويل الرقمي في العمل المصرفي عبر تقديم الخدمات المالية والمصرفية ودورها في تحسين جودة وصول الخدمات المالية إلى الزبائن. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي واستخدمت أداة الاستبيان وتم تطبيقه على عينة قوامها 109 من الموظفين بالبنك المركزي العراقي والقطاع المصرفي العراقي، وأظهرت النتائج أن للتكنولوجيا الرقمية دور رئيسي في تسريع عجلة الشمول المالي للخدمات المالية، والسبيل الوحيد لتعميق الثقافة المالية لدى الشعوب هو الشمول المالي إذ يسهم في زيادة قدراتهم الاقتصادية والتنموية.

وكشفت دراسة (الحريري، ٢٠٢١) عن تأثير المعرفة المالية على العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي. واستندت الدراسة إلى المنهج الاستنباطي والمنهج الاستقرائي التحليلي واستخدمت الاستبيان في جمع البيانات، وبلغ حجم العينة ٣٧٩ من العملاء في ٧ بنوك في القطاع المصرفي المصري. وأظهرت النتائج أن المعرفة المالية تزيد التأثير الإيجابي للتمويل الرقمي على الشمول المالي، فزيادة المعرفة المالية لدى الأفراد تؤدي إلى زيادة تعزيز العلاقة بين التمويل الرقمي والشمول المالي. بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي للتمويل الرقمي على كل من استخدام الخدمات المالية، وجودة الخدمات المالية، وتحقيق الرفاهية المالية.

في حين حللت دراسة (علي، ٢٠٢٢، ص ٥٧٣) العوامل المؤثرة علي نية العملاء لتبني الخدمات البنكية الرقمية، واستخدمت الدراسة أداة الاستقصاء الإلكتروني على عينة مكونة من 787 مفردة من عملاء البنوك العاملة في مصر؛ وتوصلت الدراسة إلى وجود اتجاهات إيجابية نحو الخدمات البنكية الرقمية حيث ارتفعت معدلات استخدامها خاصة لدي فئة الشباب من سن ٢٥-٤٥ سنة وفئة ذوي التعليم الجامعي وفوق الجامعي، وتوصلت إلى أن العوامل الأكثر تأثيراً علي نية العملاء لتبني الخدمات البنكية الرقمية هي العوامل التكنولوجية تتمثل في إدراك العميل لفوائد الخدمات الرقمية هي بنسبة ٤٢%، يليها العوامل الإتصالية بنسبة 31% تتمثل في كفاءة المعلومات المالية التي تقدمها الخدمات الرقمية من حيث دقتها وتحديثها باستمرار، يليها التأثير الإجتماعي للأسرة وزملاء العمل وتشجيعهم علي استخدامها بنسبة ٢٠%، ثم العوامل النفسية بنسبة ٧% وتتمثل في درجة الأمان وخصوصية البيانات الشخصية وهي الأقل تأثيراً.

ب- دراسات حول التمكين الاقتصادي للمرأة:

كشفت دراسة (راشد وآخرون، ٢٠١٧) عن طرق التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة بريف محافظة أسيوط من خلال الاجراءات الاقتصادية والاجتماعية المقدمة لها المتمثلة في القروض والمشروعات الاقتصادية، والتعرف على المشكلات التي تحد من تمكينها. واعتمدت الدراسة على أداة الاستبيان في جمع البيانات من عينة مكونة من ٢٥٠ سيدة معيلة، وتوصلت الدراسة إلى أن ٧٣.٦% من المبحوثات اللاتي يعلن أسرهن من المتزوجات لذا فهن في حاجة للبحث عن فرص عمل من خلال إقامة مشروعات مموله من القروض بشكل عام، وأن ٩٦.٨% من المبحوثات أكدن على وجود مشكلات تواجهن في تمكينهن اجتماعياً واقتصادياً تمثلت في ارتفاع إيجار المحلات، وارتفاع أسعار مستلزمات تنفيذ المشروع، ومشكلات تسويقية.

وهدف دراسة (الغنام وآخرون، ٢٠٢٠) إلى التعرف على دور المجلس القومي للمرأة في تمكين المرأة اقتصادياً. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي وأداة المقابلة المتعمقة وبلغ حجم العينة (١٢) حالة من المستفيدات من مشروع المرأة المعيلة في محافظة البحيرة. وأوضحت النتائج أن الدافع من مشاركة حالات الدراسة في مشروع المرأة المعيلة، كان نابغاً من إحساسهن بمسئوليتهن تجاه أسرهن، وورغبتهن في تحسين أوضاعهن المعيشية. وأن المشروعات التي قامت بها حالات الدراسة تعد مصدر الدخل الوحيد بالنسبة للغالبية العظمي منهن، وأن العائد المادي من هذه المشروعات كان بسيط للغاية ولا يكفي سوي لتلبية الاحتياجات المعيشية فقط. كما أتضح أن مشروع المرأة المعيلة قد حقق التمكين الاقتصادي لحالات الدراسة من خلال تحقيق دخل مستقل والمشاركة في ميزانية الأسرة.

وكشفت دراسة (مختار وآخرون، ٢٠٢١) الآليات التي تساهم في تعزيز الشمول المالي الرقمي والتي تدعم التمكين الاقتصادي للمرأة، وإبراز الدور الذي قام به صندوق مشاريع المرأة العربية في مصر والأردن لتحقيق ذلك. واستندت الدراسة إلى المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على إحصائيات البنك الدولي وصندوق النقد العربي. وأظهرت النتائج أن الشمول المالي الرقمي للمرأة يلعب دوراً مهماً في تلبية احتياجات المرأة المحرومة من الخدمات المالية على اعتبار العلاقة الإيجابية بين مؤشرات الشمول المالي الرقمي للمرأة ممثلة في كل من نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ومستويات تمكين المرأة مقاسة بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل.

وهدفت دراسة (المعجل، ٢٠٢١) إلى التعرف على مدى وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية ٢٠٣٠. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وبلغت العينة (١٦٤) امرأة. وأوضحت النتائج ارتفاع مستوى وعي السيدات العاملات بالتمكين الاقتصادي، وارتفاع مستوى تمكينهن الاقتصادي. كما تبين وجود علاقة عكسية بين المساندة الاقتصادية من جهة، والوعي بالاستثمار، والتخطيط للاستثمار بالمشروعات، والاتجاهات نحو الاستثمار الاقتصادي، وبين مجموع وعي المرأة الاقتصادي من جهة أخرى.

وكشفت دراسة (مناؤوس، ٢٠٢٢) عن واقع تمكين المرأة اقتصادياً في محافظة السويس. واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام أداة الاستبانة على عينة من ٤٠٠ امرأة. وتوصلت النتائج إلى أن المرأة السويسية أصبحت ممكنة بشكل مقبول حيث أصبحت تعمل بشكل مستقل عن الرجل في القطاع الحكومي والخاص مما مكنها للاندماج داخل المجتمع، وأن تكون صاحبة قرارات مستقلة، وجعل لها حق الملكية، وأصبحت قادرة على الوفاء باحتياجات عائلتها الأساسية.

ج- دراسات حول دور الخدمات الإلكترونية الرقمية في التمكين الاقتصادي:

لا شك أن التمكين الاقتصادي للمرأة وفق متطلبات الاقتصاد الرقمي الحديث يعد أمراً حيوياً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فهو يحدد طريقاً مباشراً لتحقيق المساواة بين الجنسين، والقضاء على الفقر والوصول إلى النمو الاقتصادي الشامل. في ضوء ذلك، اهتمت دراسة (Hendriks, 2019) بتحليل حالة مؤسسة Bill & Melinda Gates وخبراتها في استخدام الشمول المالي لتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ودعم النهوض بالمساواة بين الجنسين. وأظهرت النتائج وجود تأثير إيجابي لربط الخدمات المالية الرقمية بالمرأة في الأسواق، على زيادة الدخل، والحد من الفقر، وتعزيز سيطرة النساء بشكل أكبر على مدخراتهن وأرباحهن.

وفحصت دراسة (السيد، ٢٠٢١) أثر التجارة الإلكترونية في التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء النظرية النسوية، واعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة لعينة قوامها ١٥ مفردة من النساء العاملات في مجال التجارة الإلكترونية بمدينة الفيوم، وأظهرت النتائج أن عمل المرأة بمجال التجارة الإلكترونية يرجع إلى أسباب اجتماعية واقتصادية وثقافية، كما أن العائد لعمل المرأة في مجال التجارة الإلكترونية يتمثل في تمكينها من تحقيق أهداف بعيدة المنال قبل انخراطها في مجال التجارة الإلكترونية.

واهتمت دراسة (الذناصوري، ٢٠٢١) ببحث مدى إسهام بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التمكين الاقتصادي الرقمي للمرأة لتمكين من المشاركة داخل الاقتصاد الرقمي الجديد. واعتمدت الدراسة

على تحليل مضمون بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المرأة، ودراسة حالة لـ ١١ امرأة من السيدات اللاتي تم تمكينهن بالفعل. وأظهرت النتائج تعدد صور التمكين الذي تقوم به بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المرأة، من تمكين المرأة رقمياً وفق متطلبات الاقتصاد الجديد، وتمكين المرأة اقتصادياً بتوفير فرص العمل المناسبة لها، وتمكين المرأة اجتماعياً وسياسياً بالسماح لها بالمشاركة في اتخاذ القرارات في مختلف نواحي حياتها.

وكشفت دراسة (التايب، ٢٠٢٢) عن دور الرقمنة في إدماج المرأة الفقيرة والمهمشة في مجال العمل المنتج، وإبراز الفرص المتاحة والمشكلات التي تواجه مسارات تحقيق التمكين الاقتصادي للنساء. واعتمدت الدراسة على منهج وصفي تحليلي لمدونة الأرقام والإحصاءات الوطنية والإقليمية والدولية الصادرة عن الجهات الرسمية والموثقة. وتوصلت الدراسة إلى أن الرقمنة زادت من تمكين المرفهات من النساء، بينما لا يزال دور الرقمنة محدوداً في تمكين المهمشات وضعيفات الحال في المنطقة العربية. ويرجع ذلك للأوضاع الاجتماعية حيث لا يتوفر للشرائح الاجتماعية الفقيرة العديد من المزايا المتمثلة في مدى انتشار الانترنت وجودته وكلفة الأجهزة الإلكترونية. في حين يرتبط شيوع شبكة الانترنت بالدخل الأعلى والوضع المعيشي المريح.

وهدفت دراسة (السامرائي والمهداوي، ٢٠٢٢) إلى الكشف عن واقع التجارة الإلكترونية في العراق وبناء أطر استراتيجية لحكومة التجارة الإلكترونية باستخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لتقديم الخدمات الحكومية للقطاع العام والخاص من أجل دعم تمكين المرأة اقتصادياً وتوسيع دورها في قطاع التجارة الإلكترونية. وتوصلت الدراسة إلى أن بناء نظام للتجارة الإلكترونية سيسمح لرائدات الأعمال الوصول إلى الأسواق وتنمية أعمالهن ومن ثم توظيف المزيد من النساء، كما أن تمكين المرأة رقمياً في قطاع التجارة الإلكترونية سيفتح لها آفاقاً للتوظيف للمتاجرة بالسلع المادية ومجال الخدمات.

الدراسة الحالية على خريطة الدراسات السابقة:

اتضح من الدراسات السابقة أنها تناولت قضايا الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة. واعتمدت أغلب الدراسات على المنهج الوصفي ومنهج دراسة الحالة، واتفقت الدراسات السابقة على أهمية ومميزات الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في الراحة وسهولة الاستخدام وانخفاض رسوم الخدمة وتحسين جودة وصول الخدمات المالية إلى الأفراد، بالإضافة إلى دورها في تحقيق الشمول المالي والرفاهية المالية. كما اتضح أيضاً دور التحول الرقمي في التمكين الاقتصادي والرقمي للمرأة لتتمكن من المشاركة في الاقتصاد الرقمي الحديث، كما أكدت هذه الدراسات على وجود علاقة بين الشمول المالي الرقمي والتمكين الاقتصادي للمرأة فقد أسهمت الخدمات المالية الرقمية في تنمية القدرات الاقتصادية للمرأة، ومساهمتها في سوق العمل، وتعزيز سيطرتها على مدخراتها وأرباحها، واتجاهاتها نحو الاستثمار الاقتصادي.

ومن الملاحظ أن الدراسات السابقة على الرغم من تناولها لمتغيرات مهمة كالخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة؛ إلا أنها جميعها ركزت على دراسة متغيراً واحداً منهما على حدة، فلم يدرس أيًا منها بصورة مباشرة دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة في

المجتمع المصري، وهو ما يعد نقطة بحثية جديدة تهتم بها الدراسة الحالية، في ظل عدم وجود دراسة سابقة تبين العلاقة بين هذين المتغيرين.

٩- الإطار النظري المفسر لموضوع الدراسة:

أ- نظرية المجتمع الشبكي Network Society Theory :

تنطبق عبارة «المجتمع الشبكي» على المجتمعات التي تظهر فيها خاصيتان أساسيتان: الخاصية الأولى تتمثل في أن هذه المجتمعات توجد فيها تقانة معقدة _ رقمية على وجه التحديد _ من الاتصال وإدارة وتوزيع المعلومات على نحو شبكي، وتشكل هذه التقانة البنية التحتية الأساسية التي تتوسط عددًا متزايدًا من الممارسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما الخاصية الثانية في المجتمعات الشبكية تتمثل في إعادة إنتاج الشبكة ومأسستها في كل مكان من المجتمعات الشبكية (وبينها)، باعتبارها الشكل الأساس للتنظيمات والعلاقات الإنسانية، عبر نطاق واسع من الهيئات والمنظمات السياسية والاقتصادية (بارني، ٢٠١٥، ص ٣١). وتعد التكنولوجيا في المجتمع الشبكي بمثابة البنية التحتية التي تساهم في توسيع شبكة اقتصاد المعلومات، فهي البنية الأساسية التي تتطور فيها الأنشطة الاقتصادية، وتساهم هذه البنية في تطوير وظيفة الاقتصاد القائم على المعرفة (Castells, 2004, p.22). ويطلق كاستلز مصطلح الاقتصاد الشبكي على الاقتصاد الحديث المعولم، الذي أصبح فيه الآلات هي التي تسيطر على عالما، وتظهر فيه أنساق التعامل المالي القائمة في جوهرها على أسس إلكترونية (Castells, 2000, p.56).

ويرى كاستلز (Castells) أن المجتمع الشبكي يقوم على أساس اتساع مجال التدفقات الحرة في مجال السلع والأموال والخدمات والأفكار، الذي ساهم في خلق ثقافة افتراضية حقيقية تتسم كما يصفها "كاستلز": "بالزمن اللازمي والفضاء اللامكاني". وذلك في ظل التحول إلى مجتمع المعرفة الذي أصبحت فيه عملية إنتاج المعرفة أهم العمليات في المجتمع الشبكي (ياسين، ٢٠٠٦م، ص ٢٥ - ٢٦).

ويتميز المجتمع الشبكي حسب كاستلز بالمرونة، والتي تبدو في نظره في القدرة على إعادة التشكل الدائم على الرغم من تغير البيانات. وتبدو المرونة في التدفق الذي يحصل في كافة القطاعات التي تقوم عليها الرأسمالية، لاسيما منها الإنتاجية والمالية والمصرفية والتجارية. إذ تساهم المرونة في تحرير رأس المال والمعاملات المالية في إطار عملية تشبيك مستمرة. ويعني هذا أن مختلف المؤسسات والمنظمات الاقتصادية لن تستطيع البقاء والاستمرار إلا من خلال القدرة على التشبيك التي تمنحها إياها تقانة المعلومات (غدندر، ٢٠٠٤م، ص ٤٢٩). وأكد كاستلز أن الشبكة هي مجموعة من الوحدات المترابطة التي تعتمد على بعضها البعض لأداء مهمتها المشتركة، حيث يوفر هذا الشكل الشبكي للمؤسسات الاقتصادية المرونة اللازمة للتكيف مع التغيرات المستمرة التي تطرأ على البيئة الاقتصادية المعولمة بشكل متزايد (Castells, nd, p.2-3). ومن هنا يؤكد كاستلز على أن المجتمع الشبكي القائم على أساس الشبكات والتكنولوجيا، أسهم في ظهور نوع جديد من الاقتصاد يطلق عليه الاقتصاد الشبكي الذي يعتمد على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات الجديدة من خلال شبكة الانترنت التي تكون وسيلة لتمكين الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من التعاملات المالية الرقمية.

ب- نظرية التغيير Theory of Change (اقتناص الفرص والقدرة على مجابهة الصدمات والأخطار):

تشير النظرية إلى أنه من خلال بناء القضبان الرقمية، يمكننا تقليل تكاليف المعاملات وإطلاق العنان لنماذج الأعمال وابتكارات المنتجات لخدمة الأفراد وخاصة الفئات الضعيفة والفقراء (El-Zoghbi, 2019). وتفترض النظرية أن الأفراد قادرون على اغتنام الفرص وبناء المرونة، حيث توجه مجتمع الشمول المالي نحو الطرق التي يمكن أن تؤثر بها الخدمات المالية على حياة الأفراد وخاصة الفئات الضعيفة، فالخدمات المالية هي في الأساس أدوات يمكن للأفراد استخدامها بشكل مختلف لتحقيق أهدافهم الخاصة. ووفقاً لذلك حددت دور الخدمات المالية في الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للأفراد في عنصرين أساسيين هما: CGAP STRATEGIC DIRECTIONS FY 2019 – 2023, 2018, (p.16)

١- اغتنام الفرص: يشير إلى الطرق التي تساعد بها الخدمات المالية الأشخاص على الاستفادة من الفرص بالمعنى الواسع، سواء كان ذلك الاستثمار في شركة أو الحصول على تعليم أو الهجرة أو تلقي العلاج الطبي. حيث يخلق العصر الرقمي والمعلوماتي فرصاً للأفراد عليهم اقتناصها والاستفادة منها باستخدام الخدمات المالية.

٢- بناء المرونة: يشير إلى الكيفية التي تسمح بها الخدمات المالية للأفراد بالاستعداد للصدمات والتعامل معها عند حدوثها والتعافي بعد ذلك. حيث تلعب الخدمات المالية دوراً مهماً في ضمان عدم ضياع التقدم الذي يحرزه الفقراء بسبب الصدمات الشخصية أو الاقتصادية غير المتوقعة. وهذا مهم بشكل خاص للنساء الفقيرات اللاتي قد يكن أكثر عرضة للصدمات.

وتفترض النظرية أن الفئات الضعيفة والفقراء يستخدمون الحلول المالية ذات الصلة باحتياجاتهم، وتشير إلى السمات الرئيسية لاستخدام الفئات الضعيفة للخدمات المالية (CGAP STRATEGIC DIRECTIONS FY 2019 – 2023, 2018, p.19):

١- الاستعمال: من المعترف به أن الوصول للخدمات المالية وحده لن يكون له قيمة للفرد وأن الخدمات المالية لن تكون ذات قيمة إلا إذا تم استخدامها.

٢- الحلول المالية: في ضوء اضطراب قيمة الخدمات المالية، تتطور الخدمات المالية من توجه "منتج" إلى اتجاه "حلول".

٣- ذات صلة باحتياجاتهم: لكي تكون الخدمات المالية ذات قيمة للأفراد، يجب أن تعالج احتياجاتهم الخاصة والقيود التي تواجههم.

وثمة عوامل ينبغي توافرها للمشاركة في النظام المالي (CGAP STRATEGIC DIRECTIONS FY 2019 – 2023, 2018, p.19):

١- الحوافز: يكون لدى الأفراد أسباب لاستخدام الخدمات المالية الرسمية عندما تكون الحلول مناسبة وملائمة. وهذا يتطلب أن تكون الحلول إما أن تلبي بشكل مناسب حاجة معينة لديهم (عامل الجذب)؛ أو

تشجعهم على استخدام الحلول المقدمة (عامل الدفع). بالإضافة إلى معايير الموقع والأهلية هي أيضاً عناصر أساسية يمكن أن تحفز على الاستخدام.

٢- المعلومات والشبكات: يحتاج الأفراد إلى الوصول إلى المعلومات المناسبة في الوقت المناسب لاتخاذ خيارات مستنيرة. وتشكل الشبكات الاجتماعية -التي غالباً ما يتلقى الفرد من خلالها معلومات موثوقة- قناة رئيسية لتحسين قدرة الأفراد على فهم الخدمات المالية واستخدامها. وتعتبر المعلومات والشبكات مهمة بشكل خاص لتحسين مرونة الأسرة في مواجهة الصدمات، حيث تعمل الشبكات كمصدر أساسي للدعم عند حدوث الصدمات.

٣- الثقة والأمان: يستخدم الأفراد الخدمات المالية عندما يشعروا بأنها آمنة، مما يلهم الثقة. ويمكن تحقيق الشعور بالأمان من خلال طرق متعددة بما في ذلك تجربة العملاء الإيجابية، والحماية التي يمكن الاعتماد عليها إذا لم يسير شيء كما هو مخطط له، والموثوقية التي تتطلبها الخدمات.

وتحدد مجموعة الشروط التي يجب توافرها في نظام السوق لتقديم الخدمات المالية واستخدامها وهي تتمثل في (CGAP STRATEGIC DIRECTIONS FY 2019 – 2023, 2018, p.17):

- ١- أن يكون لدى العملاء معلومات وحوافز وثقة وأمان وشبكات للمشاركة في النظام المالي.
- ٢- أن يقدم مقدمو الخدمات حلولاً مالية ميسورة التكلفة ومسؤولة ويمكن وصول الفقراء إليها وتكون مستدامة وعلى نطاق واسع.
- ٣- أن توجد بنية تحتية تتيح وجود أسواق منتشرة وفعالة ومفتوحة وآمنة.
- ٤- وضع وتنفيذ سياسة وإطار تنظيمي للإدماج المالي المسؤول.
- ٥- أن يدعم الممولون، ومنظمات الدعم المحلية والعالمية تطوير السوق لتسريع التغيير على مستوى السوق.

ج-نظرية انتشار المستحدثات Innovations Diffusion Theory:

يرجع الفضل إلى إيفرت روجرز Everett Rogers في التوصل إلى نظرية متكاملة تختص بظاهرة تبني المجتمعات للابتكارات والمستحدثات الجديدة في عام 1962، ويعرف الابتكار أو المستحدث بأنه؛ أي فكرة جديدة، أو أسلوب، أو نمط جديد يتم استخدامه في الحياة. كما يعرف انتشار المستحدثات بأنه "عملية يتم من خلالها نشر فكرة أو سلوك أو شيء مستحدث عبر وسيلة معينة، في فترة زمنية معينة بين أفراد نظام اجتماعي محدد" (Rogers, 1983, p.10-11).

وتقوم هذه النظرية على افتراض أن وسائل الإعلام تكون أكثر فاعلية في زيادة المعرفة حول المستحدثات، حين تكون قنوات الاتصال الشخصي أكثر فاعلية في تشكيل المواقف حول الابتكار الجديد (Rogers & others, 1971, p.257). وقد وجد أن هناك علاقة بين انتشار المستحدثات وحدث التغيير الاجتماعي. وتعتمد درجة انتشار المستحدثات على فعالية الاتصال داخل النسق الاجتماعي بحيث يتم انتشار الفكرة الجديدة، وتتم خلال مراحل من المعرفة والادراك والتجريب. ويعرف روجرز عملية تبني الأفكار الجديدة والمستحدثات بأنها: العملية العقلية التي يمر من خلالها الفرد من وقت سماعه أو

علمه بالفكرة أو المستحدث، حتى ينتهي به الأمر إلى أن يتبناها. وتمر هذه العملية بخمس مراحل هي (Bryant, & Thompson, p.113-119):

١- مرحلة الوعي بالفكرة: في هذه المرحلة يسمع الفرد بالفكرة الجديدة لأول مرة، ولا يستطيع أحد الجزم بما إذا كان هذا الوعي عفويًا أو مقصودًا.

٢- مرحلة الاهتمام: وفي هذه المرحلة يتولد لدى الفرد رغبة في التعرف على واقع الفكرة الجديدة، وجمع المزيد من المعلومات عنها، ليصبح الفرد أكثر إرتباطاً من الناحية النفسية بالفكرة أو المستحدث الجديد، ولذلك يكون سلوكه هادفًا.

٣- مرحلة التعميم: وفي هذه المرحلة يقوم الفرد بموازنة ومطابقة ما تجمّع لديه من معرفة ومعلومات عن الفكرة المستحدثة، في ضوء موقفه وسلوكه والأحوال السائدة في الحاضر، وما يتوقعه مستقبلاً، لينتهي به الأمر إلى اتخاذ قرار برفض الفكرة أو إخضاعها للتجريب العملي.

٤- مرحلة التجريب: يستخدم الفرد الفكرة المستحدثة على نطاق ضيق على سبيل التجربة، لكي يحدد فائدتها في نطاق ظروفه الخاصة، فإذا اقتنع بفائدتها فإنه يقرر تبنيها وتطبيقها على نطاق واسع، أما إذا لم يقتنع بها فإنه يرفضها.

٥- مرحلة التبني: وتتميز هذه المرحلة بالثبات النسبي، فالفرد قد انتهى إلى قرار بتبني الفكرة المستحدثة بعد إقتناعه بجوداها وفوائدها.

ووفقاً لهذه النظرية توجد خمس عوامل تتحكم في سرعة انتشار المستحدث وهي (Rogers, 1983, p.213):

- ١- الميزة النسبية: ويقصد بها الفائدة الاقتصادية والاجتماعية التي تعود على متبني الفكرة.
- ٢- الملائمة: ويقصد بها درجة توافق الفكرة مع القيم السائدة لدى من يتبناها.
- ٣- درجة التعقيد: هي الدرجة التي تبين للفرد عندها صعوبة فهم الفكرة المستحدثة مما يؤدي إلى صعوبة استخدامها.
- ٤- القابلية للتجربة: وتشير إلى إمكانية اختبار الفكرة المستحدثة، فالأفكار الجديدة التي يمكن تجربتها يكون تبنيها أسرع من غيرها التي لم تر بعد.
- ٥- قابلية التداول: ويقصد بها سهولة نشر وتداول الفكرة.

وتعتبر نظرية انتشار المستحدثات أن تبني الأفراد للأفكار والتكنولوجيا المستحدثة يتم في ضوء مجموعة من العوامل، أهمها، العوامل الديموغرافية وتشمل تأثير النوع والسن والتعليم والمستوى الاقتصادي، والعوامل الاجتماعية وتشمل نوع المجتمع والعضوية في إحدى المنظمات وتأثير جماعات الأصدقاء، والعوامل الثقافية وتشمل على تأثير القيم والاتجاهات على عملية التبني، بالإضافة إلى عوامل أخرى تتصل بخصائص الفكرة المستحدثة أو الابتكار وتشمل التكلفة الاقتصادية للمستحدث، وسماته من حيث البساطة والتعقيد، وقابليته للتجريب والاستخدام (Elsherif, 2011, p.20).

نحو إطار تصوري نظري مفسر لموضوع الدراسة:

يمكن في ضوء النظريات التي تمّ عرضها تقديم إطار تصوري نظري يوضح العلاقة بين دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وذلك من خلال المقولات النظرية الآتية:

أ- يمثل المجتمع الشبكي أكثر الصيغ التنظيمية كفاءة، باعتباره يمكن من تسيير الأعمال بشكل افتراضي بواسطة التغلب على حدود الزمان والمكان. ففي ظل تحول الاقتصاد من الاقتصاد المادي إلى الاقتصاد المعلوماتي القائم على المعرفة، أصبح لزاماً على المؤسسات الاقتصادية والمالية أن تغير من طرقها التقليدية، وتتبع طرقاً جديدة تتناسب مع الاقتصاد الشبكي القائم على التكنولوجيا الرقمية التي تمكّن شتى المنظمات والمؤسسات من العمل إلكترونياً بالكامل حتى يتسنى تحقيق الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية للتكنولوجيا على الفرد والمجتمع.

ب- اقتناص الفرص والقدرة على مجابهة الصدمات والأخطار: إن تمكين النساء من اغتنام الفرص والاستفادة منها وتعزيز روح المغامرة لديهن، والتطلع إلى الحصول على مزيد من الفرص، ومجابهة المخاطر السلبية التي يتعرضن لها وإدارتها بأنفسهن، باستخدام الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي والمدخرات والتأمين التي تساعد المرأة على التمتع بمزيد من السيطرة على حياتها والتحكم فيها وبناء قدرتها على مجابهة الصدمات والأخطار، وتعزز من ثقتها بذاتها للوصول إلى فرص جديدة. فمن خلال استخدام النساء للتقنيات الرقمية يستطعن الحصول على الخدمات الأساسية التي تساعدن على زيادة قدراتهن والاستفادة من وقتهن، وتمكنهن من الاستثمار في أنشطة منتجة ومدرة للدخل يمكن أن تفيد أسرهن والمجتمع بأكمله.

ج- يمثل استخدام الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي أحد المستحدثات أو المبتكرات التي تساعد على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وتسعى المرأة المعيلة إلى التكيف مع هذه المستحدثات لتحقيق استقلالها المالي والسيطرة على حياتها.

د- تؤثر المتغيرات والعوامل الديمغرافية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية على تبني المرأة المعيلة للتكنولوجيا المستحدثة المتمثلة في الخدمات المالية الرقمية.

ثانياً: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية:

يطرح هذا المبحث لمنهجية الدراسة الميدانية، والتي تستمد شرعيتها بالأساس من الأطر النظرية وأهداف الدراسة، وذلك من خلال التالي:

١- **نوع الدراسة:** تدخل هذه الدراسة في إطار الدراسات الوصفية التحليلية، التي تسعى إلى التعرف على دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة.

٢- **منهج الدراسة:** لتحقيق أهداف الدراسة الراهنة يتم الاعتماد على طريقة المسح الاجتماعي بالعينة. حيث تقوم الدراسة من خلال هذه الطريقة بمسح لأبرز مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية والمشكلات التي تواجهها وعلاقة استخدام الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة بالاستناد إلى عينة ممثلة للمجتمع.

٣- مجالات الدراسة: وتنقسم إلى:

- أ-المجال البشري: أجريت الدراسة على عينة من النساء المعيلات.
- ب- المجال الزمني: استغرقت الدراسة الفترة من شهر يونيو – أكتوبر ٢٠٢٢.
- ج- المجال المكاني: تمثل المنصة الإلكترونية على فيسبوك مجموعة (أمهات مصر المعيلات Egyptian Single Mothers) المجال المكاني لتطبيق المقياس.
- ٤- عينة الدراسة: تم تطبيق المقياس إلكترونياً على عينة من المجتمع مكونة من (٢٢٠ فرداً) عبر شبكة الإنترنت، ثم رصد نتائج التطبيق وتحليلها، وهي عينة ذات طابع عمدي وذلك لصعوبة تحديد عينة عشوائية عبر الإنترنت.

مبررات اختيار مجتمع الدراسة:

تم اختيار المجموعة الإلكترونية (أمهات مصر المعيلات Egyptian Single Mothers) على الفيسبوك، لضمان توفر خصائص العينة المطلوب تطبيق البحث عليها، لأن هذه المجموعة تضم عدد كبير من النساء المعيلات على مستوى مصر، فهي تهدف لدعم المرأة المعيلة وأطفالها مادياً ونفسياً وقانونياً والحفاظ على الأطفال من خلال توفير فرص للأُم لتواجه الحياة بلا رجل. وأنشأت هذه المجموعة في ١٠ أبريل ٢٠١٦، وتضم المجموعة ٩٢.٩٧٨ ألف عضواً من النساء المعيلات (مطلقة، وأرملة) في مصر، بالإضافة إلى مجموعة من المتطوعين لمساندة السيدات المعيلات من المحامين والاستشاريين النفسيين ونواب البرلمان وأعضاء من المجلس القومي للمرأة.

٥- أدوات جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على مقياس ليكرت الخماسي (The five- point Likert Scale)، بغرض جمع البيانات الكمية عن دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، وقد تم تصميمه في ضوء المشكلة البحثية والفروض والنظريات التي اعتمدت عليها الدراسة، وتم تقسيمه إلى قسمين رئيسيين، يختص القسم الأول بالبيانات الأولية ويشمل ٧ أسئلة، ويضم القسم الثاني خمس محاور أساسية: ركز المحور الأول على مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية (ويشمل ٨ عبارات)، وتناول المحور الثاني مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية (ويشمل ١٠ عبارات)، في حين تناول المحور الثالث دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة (ويشمل ٧ عبارات)، وركز المحور الرابع على المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية (ويشمل ١٢ عبارة)، أما المحور الخامس والأخير فتناول المقترحات التي تسهم في تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً من خلال الخدمات المالية الرقمية (ويشمل ٨ عبارات).

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لكونه يُعد من أكثر المقاييس استخداماً لقياس الآراء والاستجابات، لسهولة فهمه وتوازن درجاته، حيث يشير أفراد عينة الدراسة عن مدى موافقتهم حول كل عبارة من عبارات محاور الدراسة وفق المقياس المذكور، كما يأتي: أوافق بشدة ٥ درجات، أوافق ٤ درجات، محايد ٣ درجات، لا أوافق ٢ درجة، لا أوافق بشدة ١ درجة. وقد تم تقسيم المقياس إلى ثلاثة

مستويات، حيث احتسبت درجة المستوى من خلال حاصل الفرق بين أعلى قيمة للمقياس (5) وأقل قيمة فيه (1) مقسوماً على ثلاث مستويات، وبذلك تكون المستويات على النحو الآتي:

جدول رقم (١) ميزان تقديري وفقاً لمقياس ليكرت الخماسي

المستوى	طول الفترة	المتوسط المرجح بالأوزان	الاستجابة
منخفض	٠.٧٩	من ١ إلى ١.٧٩	لا أوافق بشدة
	٠.٧٩	من ١.٨٠ إلى ٢.٥٩	لا أوافق
متوسط	٠.٧٩	من ٢.٦٠ إلى ٣.٣٩	محايد
مرتفع	٠.٧٩	من ٣.٤٠ إلى ٤.١٩	أوافق
	٠.٨٠	من ٤.٢٠ إلى ٥.٠٠	أوافق بشدة

٦- وحدة الدراسة الميدانية:

تعتمد الدراسة الميدانية على وحدة أساسية هي الفرد (المرأة المعيلة)، وذلك من منطلق التعرف على رأيها حول دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق تمكينها اقتصادياً.

٧- أساليب التحليل الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

اعتمدت المعالجة الإحصائية في الدراسة على عدد من الأساليب الإحصائية المتنوعة أهمها: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسطات، والانحرافات المعيارية، بالإضافة إلى تحليل التباين أحادي الاتجاه، واختبار شيفيه لتحديد اتجاه الفروق، ومعامل ارتباط بيرسون لإيجاد العلاقة الارتباطية ومعرفة نوعها بين متغيري الدراسة (الخدمات المالية الرقمية، والتمكين الاقتصادي)، ومعامل ارتباط بيرسون للتحقق من الاتساق البنائي للمقياس، ومعامل ألفا كرونباخ لاستخراج الثبات للمقياس.

٨- حساب الصدق والثبات:

أ- الصدق الظاهري (صدق المحكمين) Face Validity: حيث تم التحقق من صدق المحكمين عن طريق عرض المقياس في صورته الأولية على مجموعة من المحكمين من الأساتذة المتخصصين في علم الاجتماع، للتوصل إلى نسبة اتفاق بينهم، وذلك للحكم على مدى صلاحية المقياس وأخذ آرائهم حول مدى انتماء العبارات إلى محاورها، وكذلك مدى تمثيل العبارات للأهداف المراد قياسها، وإضافة أو حذف ما يروونه مناسباً. وقد أشار المحكمين إلى مجموعة من الآراء والملاحظات والتعديلات، وفي ضوء ذلك أجريت بعض التعديلات على المقياس بناء على ملاحظات بعض المحكمين، وأبرزت عملية التحكيم وجود اتفاق على عبارات المقياس بنسبة (٨٧%)، وهي نسبة تعبر عن مناسبة مفردات المقياس ومدى ما يقيسه من أهداف، وبذلك أصبح المقياس صادق من وجهة نظر المحكمين، وهو ما يؤكد على صلاحية المقياس للتطبيق.

ب- صدق المقياس البنائي: يبين صدق الاتساق البنائي مدى ارتباط كل محور من محاور الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات المقياس مجتمعة، وقد استخدم معامل بيرسون لحساب صدق الاتساق البنائي للمقياس وبينت النتائج أن كافة محاور المقياس تشير إلى دلالة إحصائية مرتفعة عند مستوى الدلالة (٠.٠١)، مما يؤكد الصدق البنائي لفقرات المقياس، كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٢) صدق الاتساق البنائي باستخدام معامل ارتباط بيرسون لفقرات محاور المقياس

المحاور	معامل ارتباط بيرسون	الدلالة المعنوية
المحور الأول	٠.٧٣٧ (**)	٠.٠١
المحور الثاني	٠.٧٣٨ (**)	٠.٠١
المحور الثالث	٠.٨٠٦ (**)	٠.٠١
المحور الرابع	٠.٥٣٠ (**)	٠.٠١
المحور الخامس	٠.٤٦٤ (**)	٠.٠١

ج- الثبات (Reliability): ويعني استقرار المقياس وعدم تناقضه مع نفسه؛ أي أنه يعطي نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه على نفس العينة. وقد تم قياس الثبات الداخلي للمقياس باستخدام معامل ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach) الذي يقيس مدى الاتساق والتناسق في إجابة المبحوث على كل الأسئلة الموجودة في المقياس على عينة استطلاعية مكونة من (٣٠) فرد وقد تم استبعادها من العينة الأساسية، وقد بلغ معامل الثبات ألفا كرونباخ في هذه الدراسة (٠.٩٣٩)، وهي نسبة ثبات مرتفع وتزيد عن النسبة المقبولة إحصائياً (٠.٧٠)، مما يشير إلى وجود علاقة اتساق وترابط جيد بين عبارات المقياس كما كشف تحليل الثبات أن درجة الاتساق الداخلي بين عبارات المقياس تقع في المدى المقبول حيث تتراوح ما بين (٠.٨٩١ و ٠.٩٥٨)، وهذا يدل على أن المقياس يتمتع بدرجة عالية من الثبات يمكن من الاعتماد عليه في التطبيق الميداني للدراسة كما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (٣) نتائج تحليل الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ

المحاور	عدد العبارات	ثبات المحور (معامل الثبات ألفا كرونباخ)
المحور الأول	٨	٠.٩١٧
المحور الثاني	١٠	٠.٩٥٨
المحور الثالث	٧	٠.٩١٦
المحور الرابع	١٢	٠.٩٤٢
المحور الخامس	٨	٠.٨٩١
الثبات العام للمقياس	٤٥	٠.٩٣٩

جدول رقم (٤) النسبة المئوية لتوزيع خصائص العينة (ن = ٢٢٠)

النسبة المئوية	التكرار	المتغير	
٣٥.٩%	٧٩	٣٥ فأقل	العمر
٣٤.١%	٧٥	٤٥ - ٣٦	
١٥.٩%	٣٥	٥٥ - ٤٦	
١٤.١%	٣١	٥٦ فأكثر	
٣٩.٥%	٨٧	القاهرة	المحافظة
٢٩.٥%	٦٥	الجيزة	
١٦.٤%	٣٦	الاسكندرية	
١٢.٣%	٢٧	الشرقية	
٢.٣%	٥	الغربية	
١.٨%	٤	أنسة (تعول أباؤها)	الحالة الاجتماعية
٢٤.٥%	٥٤	متزوجة	
٥١.٨%	١١٤	مطلقة	
٢١.٨%	٤٨	أرملة	
٧.٣%	١٦	تعليم متوسط	الحالة التعليمية
٧٩.١%	١٧٤	تعليم جامعي	
١٣.٦%	٣٠	تعليم فوق جامعي	
٧٥.٥%	١٦٦	أعمل	الحالة المهنية
٢٤.٥%	٥٤	لا أعمل	
٣٥.٥%	٧٨	أقل من ٣٠٠٠	الدخل
٥٦.٨%	١٢٥	٧٠٠٠ - ٣٠٠٠	
٧.٧%	١٧	٧٠٠٠- فأكثر	
٢٣.٦%	٥٢	الصرافات الآلية (ATM)	الوسائل المستخدمة
٤٦.٨%	١٠٣	تطبيقات الهواتف الذكية (smart Phone)	
٥.٥%	١٢	الموقع الإلكتروني على الحاسوب الشخصي أو المحمول	
٣.٦%	٨	الرسائل القصيرة (SMS)	
٢٠.٥%	٤٥	البطاقات الإلكترونية (بطاقات الصراف الآلي، فيزا، ماستر كارد)	

يشير الجدول السابق إلى توزيع العينة على الفئات العمرية المختلفة، ومثلت الفئة العمرية ٣٥ عامًا فأقل النسبة الأكبر من مفردات العينة ٣٥.٩%، يليها الفئة العمرية ٣٦-٤٥ عامًا بنسبة ٣٤.١%. كما توزعت العينة على محافظات مختلفة ومثلت محافظة القاهرة النسبة الأكبر ٣٩.٥% في حين مثلت الحالة الاجتماعية مطلقة النسبة الأكبر ٥١.٨%، كما مثلت فئة التعليم الجامعي النسبة الأكبر من مفردات العينة ٧٩.١%، كما اتضح أيضاً ارتفاع نسبة الفئة التي تعمل من مفردات العينة ٧٥.٥%، بينما مثلت فئة الدخل من ٣٠٠٠ إلى ٧٠٠٠ جنيه النسبة الأكبر من أفراد العينة ٥٦.٨%. أما عن أنواع الوسائل المستخدمة في الخدمات المالية الرقمية فقد تنوعت تلك الوسائل وجاءت تطبيقات الهواتف الذكية أعلى نسبة ٤٦.٨%، يليها الصرافات الآلية بنسبة ٢٣.٦%، يليها البطاقات الإلكترونية بنسبة ٢٠.٥%.

ثالثاً- مناقشة نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة الحالية إلى استكشاف دور الخدمات المالية الرقمية في تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، وتفسير المعوقات التي تحول دون وصول المرأة المعيلة إلى الخدمات المالية الرقمية والاستفادة منها. وفيما يلي مناقشة نتائج الدراسة في ضوء الأهداف والدراسات السابقة والمقولات النظرية وفقاً لتسلسل المحاور والفرضيات الواردة فيها:

١- النتائج المتعلقة بمحاور الدراسة:

أ- مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية :

جدول رقم (٥) مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية

الفقرة		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
١- إرسال وتلقي تحويلات مالية.	تكرار	٣٥	١٢٣	٤٥	٨	٩	٣.٧٧	٠.٩١٠	٢	أوافق
	%	١٦	٥٥.٩	٢٠.٤	٣.٦	٤.١				
٢- الادخار والاحتفاظ بالأموال (المحفظة الإلكترونية).	تكرار	٢٣	٨٨	٥٥	٤١	١٣	٣.٣٠	١.٠٧٤	٣	محايد
	%	١٠.٥	٤٠	٢٥	١٨.٦	٥.٩				
٣- سداد مدفوعات الشراء والتسوق الإلكتروني.	تكرار	٥٦	١٠٣	٤٤	١٢	٥	٣.٨٨	٠.٩٣١	١	أوافق
	%	٢٥.٤	٤٦.٨	٢٠	٥.٥	٢.٣				
٤- سداد فواتير الخدمات العامة (مياه، كهرباء، الهاتف).	تكرار	٢١	٨٣	٦٢	٤٠	١٤	٣.٢٦	١.٠٦٥	٤	محايد
	%	٩.٥	٣٧.٧	٢٨.٢	١٨.٢	٦.٤				
٥- سداد فواتير	تكرار	٢٠	٥١	٧٣	٥٢	٢٤	٢.٩٦	١.١٢٨	٧	محايد

				١٠.٩	٢٣.٦	٣٣.٢	٢٣.٢	٩.١	%	الخدمات الحكومية (الجوازات، المرور، الرقم القومي، الخ).
محايد	٦	١.٠٤٢	٣.١٢	١٨	٤٠	٧٢	٧٧	١٣	تكرار	٦-سداد الرسوم المدرسية للأبناء.
				٨.٢	١٨.٢	٣٢.٧	٣٥	٥.٩	%	
محايد	٨	١.٠٤١	٢.٨٩	٢٢	٦١	٦١	٧١	٥	تكرار	٧-الحصول على القروض أو تمويل المشروعات الصغيرة.
				١٠	٢٧.٧	٢٧.٧	٣٢.٣	٢.٣	%	
محايد	٥	٠.٩٩٥	٣.١٧	٩	٤٨	٧٨	٦٧	١٨	تكرار	٨-مدفوعات بطاقة الخصم أو الائتمان.
				٤.١	٢١.٨	٣٥.٥	٣٠.٥	٨.٢	%	
محايد		٠.٨٠٥	٣.٢٩	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الأول ككل						

يوضح الجدول التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارة بين (٢.٨٩ : ٣.٨٨)، وقد بلغ قيمة المتوسط الحسابي المرجح للمحور ككل (٣.٢٩) بانحراف معياري (٠.٨٠٥) وفي اتجاه الاستجابة (محايد) أي أن مستوى استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية يعتبر متوسط.

وتشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية، وتمثلت في سداد مدفوعات الشراء والتسوق الإلكتروني بمتوسط حسابي (٣.٨٨)، وإرسال وتلقي تحويلات مالية بمتوسط حسابي (٣.٧٧)، بالإضافة إلى الادخار والاحتفاظ بالأموال عن طريق استخدام المحفظة الإلكترونية بمتوسط حسابي (٣.٣٠)، وسداد فواتير الخدمات العامة (مياه، كهرباء، الهاتف) بمتوسط حسابي (٣.٢٦)، ومدفوعات بطاقة الخصم أو الائتمان بمتوسط حسابي (٣.١٧)، وسداد الرسوم المدرسية للأبناء بمتوسط حسابي (٣.١٢)، وسداد فواتير الخدمات الحكومية (الجوازات، المرور، الرقم القومي) بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، كما تستخدمها في الحصول على القروض أو تمويل المشروعات الصغيرة بمتوسط حسابي (٢.٨٩)، وهو ما يتفق مع دراسة (Bongomin & others، 2017) التي أشارت إلى استخدام الخدمات المالية الرقمية من خلال تحويل الأموال عبر الهاتف المحمول والذي يعزز الشمول المالي. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليها دراسة (أديب السقا، ٢٠٢٠) من أن أهم مجالات استخدام الموبايل البنكي تتمثل في الودائع بنسبة ٧٤%، يليها طلب الإقراض بنسبة ٧٣.٤٣%، ثم جاء في المرتبة الأخيرة منح الائتمان أو القرض بنسبة ٦٨.٧٨%.

ب- مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية:

جدول رقم (٦) مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية

الفقرة		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
9-استخدام الخدمة الإلكترونية عبر الانترنت يوفر الوقت والجهد.	تكرار	٨٧	١٠٧	١٣	٨	٥	٤.٢٠	٠.٨٧٧	٢	أوافق بشدة
	%	٣٩.٥	٤٨.٦	٥.٩	٣.٦	٢.٣				
10-الخدمات المالية الرقمية توفر خدمات مصرفية منخفضة التكلفة.	تكرار	٩٣	١٠١	١٣	١٣	٠	٤.٢٥	٠.٨١٣	١	أوافق بشدة
	%	٤٢.٣	٤٥.٩	٥.٩	٥.٩	٠				
11-سهولة إجراء المعاملات المصرفية من خلال الخدمات المالية الرقمية.	تكرار	٥٨	١٣١	٩	١٨	٤	٤.٠٠	٠.٨٩٤	٤.٥	أوافق
	%	٢٦.٤	٥٩.٥	٤.١	٨.٢	١.٨				
12-سهولة تحويل الأموال بين الحسابات.	تكرار	٦١	٩٧	٢٣	٢٦	١٣	٣.٧٦	١.١٥٥	١٠	أوافق
	%	٢٧.٧	٤٤.١	١٠.٥	١١.٨	٥.٩				
13- سهولة الوصول للخدمات المالية الرقمية في أي وقت وأي مكان.	تكرار	٧٤	١٠٢	٢٣	١٢	٩	٤.٠٠	١.٠١٦	٤.٥	أوافق
	%	٣٣.٦	٤٦.٤	١٠.٥	٥.٥	٤.١				
14-القيام بالمعاملات المصرفية بشكل أفضل وأسرع.	تكرار	٧٩	٩٣	٢٣	٢١	٤	٤.٠١	١.٠٠٧	٣	أوافق
	%	٣٥.٩	٤٢.٣	١٠.٥	٩.٥	١.٨				
15-الخدمة المصرفية الإلكترونية أمنة في إنجاز العمليات المصرفية.	تكرار	٥٥	١٠٦	٢١	٣٤	٤	٣.٧٩	١.٠٤٣	٩	أوافق
	%	٢٥	٤٨.٢	٩.٥	١٥.٥	١.٨				
16- الحفاظ على	تكرار	٦٣	٩٣	٣٩	١٦	٩	٣.٨٤	١.٠٥٠	٧	أوافق

				٤.١	٧.٣	١٧.٧	٤٢.٣	٢٨.٦	%	سرية البيانات.
أوافق	٨	٠.٩٧٥	٣.٨١	٤	٢٥	٣٠	١١١	٥٠	تكرار	17-تتمتع بخصوصية عالية
				١.٨	١١.٤	١٣.٦	٥٠.٥	٢٢.٧	%	
أوافق	٦	٠.٨٩١	٣.٩٧	٤	٩	٣٩	١٠٥	٦٣	تكرار	18-الخدمات المالية الرقمية تنسم بالمرونة في التفاعل معها.
				١.٨	٤.١	١٧.٧	٤٧.٧	٢٨.٦	%	
أوافق		٠.٨٠٠	٣.٩٦	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الثاني ككل						

يوضح الجدول السابق نتائج استجابات أفراد الدراسة حول مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (٣.٧٦: ٤.٢٥)، وقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح للمحور ككل (٣.٩٦) بانحراف معياري (٠.٨٠٠) وفي اتجاه الاستجابة (أوافق) أي أن مستوى استجابة المبحوثات حول مميزات استخدام الخدمات المالية الرقمية يعتبر مرتفع.

وتشير النتائج الإحصائية إلى تعدد سمات الخدمات المالية الرقمية ومميزات استخدامها، وتتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٤.٢٥)، وتوفير الوقت والجهد بمتوسط حسابي (٤.٢٠)، كما تتميز بأن القيام بالمعاملات المصرفية الرقمية يكون بشكل أفضل وأسرع من المعاملات المصرفية التقليدية بمتوسط حسابي (٤.٠١) حيث أن التعامل بالخدمات المالية الرقمية يوفر ساعات طويلة من الانتقال والوقوف في طوابير بفروع البنوك والمؤسسات المالية، كما تنسم بسهولة إجراء المعاملات المصرفية، وسهولة الوصول للخدمات المختلفة في أي وقت وبأي مكان بمتوسط حسابي (٤.٠٠) حيث أن عدم إمكانية العملاء من الوصول للخدمات المالية الرقمية بسهولة سوف يدفعهم للعزوف عن التعامل بها واستخدام وسائل أخرى تكون أسهل في الوصول للخدمات المالية التي تلبى طلباتهم واحتياجاتهم، كما تنسم بالمرونة بمتوسط حسابي (٣.٩٧)، والحفاظ على سرية البيانات بمتوسط حسابي (٣.٨٤) فهي لا تسمح للفرد بالإطلاع على المعلومات الشخصية الخاصة بالآخرين، وتنتمتع بخصوصية عالية بمتوسط حسابي (٣.٨١) فهي لا تسمح بإساءة استخدام المعلومات الشخصية، كما تنسم بأنها آمنة في إنجاز العمليات المصرفية بمتوسط حسابي (٣.٧٩) حيث توفر البنوك الحماية الكافية للمعلومات والبيانات الشخصية للعملاء ولتعاملاتهم المالية ولمدخراتهم حتى تشعرهم بالأمن والأمان خلال تعاملهم بالخدمات المالية الرقمية، وتتميز بسهولة تحويل الأموال بين الحسابات بمتوسط حسابي (٣.٧٦). وهو ما يتفق مع دراسة (Ozili, 2018) التي أكدت على وجود آثار إيجابية للخدمات المالية الرقمية تتمثل في الراحة وسهولة الاستخدام وانخفاض رسوم الخدمة التي توفرها للأفراد. كما تتفق مع دراسة (Durai & Stella, 2019) التي أكدت على أن سهولة الاستخدام والراحة وانخفاض رسوم الخدمة والتوقيت الدقيق لهم آثار إيجابية على استخدام الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول، واستخدام محافظ الهاتف المحمول، وبطاقة الائتمان. كما تتفق مع دراسة (Marta Budimir, 2019) التي أكدت أن كلاً من (سهولة الاستخدام، الفائدة، الثقة، الأمن) لها دور إيجابي في تبني العملاء للخدمات المصرفية عبر الإنترنت. وتؤكد المقولة النظرية على أن المجتمع الشبكي يعتبر أكثر الصيغ التنظيمية كفاءة، باعتباره يمكن من تسبير الأعمال بشكل افتراضي من خلال التغلب على حدود الزمان والمكان.

ج- دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة:

جدول رقم (٧) دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
19- أدت الخدمات المالية الرقمية إلى تحسين الحالة المعيشية ومستوى الدخل.	تكرار	١٥	٩٧	٥٤	٤٥	٣.٢٩	١.٠٠١	٥	محايد
	%	٦.٨	٤٤.١	٢٤.٥	٢٠.٥	٤.١			
20- ساعدت على تحقيق الاستقلال المالي.	تكرار	٤٦	١٢٦	٣١	٨	٣.٨٧	٠.٩٢٩	٤	أوافق
	%	٢٠.٩	٥٧.٣	١٤.١	٣.٦	٤.١			
21- ساعد على اتخاذ القرارات المالية بسهولة.	تكرار	٦٨	١٠١	٣٠	٤	٣.٩٠	١.١٠٠	٣	أوافق
	%	٣٠.٩	٤٥.٩	١٣.٦	١.٨	٧.٧			
22- سهلت عملية تلقي الاجور والنفقات.	تكرار	٩٦	٨٥	٢٢	٤	٤.١٢	١.٠٦٣	١	أوافق
	%	٤٣.٦	٣٨.٦	١٠	١.٨	٥.٩			
23- سهلت إدارة الموارد المالية.	تكرار	٥٥	١١٧	٣٠	٩	٣.٩١	٠.٩٥٦	٢	أوافق
	%	٢٥	٥٣.٢	١٣.٦	٤.١	٤.١			
24- تسهيل الحصول على التمويل او القروض لبدء مشاريع صغيرة.	تكرار	٢٩	٥٦	٨٢	٢٦	٣.١٥	١.١٧٢	٧	محايد
	%	١٣.٢	٢٥.٥	٣٧.٣	١١.٨	١٢.٣			
25- أدت إلى تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية	تكرار	٢٤	٧٢	٧١	٢٧	٣.١٧	١.١٩٥	٦	محايد
	%	١٠.٩	٣٢.٧	٣٢.٣	١٢.٣	١١.٨			
المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الثالث ككل									
						٣.٦٣	٠.٨٧٦		أوافق

يوضح الجدول السابق استجابات أفراد الدراسة حول دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (٣.١٥ : ٤.١٢)، وقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح للمحور ككل (٣.٦٣) بانحراف معياري (٠.٨٧٦) وفي اتجاه الاستجابة (أوافق) أي أن مستوى استجابة المبحوثات حول دور الخدمات المالية الرقمية في التمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة يعتبر مرتفع.

وتشير التحليلات الإحصائية إلى أن استخدام الخدمات المالية الرقمية أدى إلى تمكين المرأة المعيلة اقتصاديًا، فقد أقرت ٨٢.٢% من المبحوثات -بإجمالي موافق بشدة وموافق- بأن استخدامهن للخدمات المالية الرقمية سهل عليهن عملية تلقي الأجور والنفقات بمتوسط حسابي (٤.١٢)، كما ساعد ٧٨.٢% من المبحوثات في إدارة مواردهن المالية بمتوسط حسابي (٣.٩١)، وساعد ٧٦.٨% من المبحوثات على اتخاذ القرارات المالية بسهولة بمتوسط حسابي (٣.٩٠). كما ساعد ٧٨.٢% من المبحوثات على تحقيق الاستقلال المالي بمتوسط حسابي (٣.٨٧)، في حين أن ٥٠.٩% من المبحوثات أقرت بأن استخدامهن للخدمات المالية الرقمية ساهم في تحسين الحالة المعيشية ومستوى الدخل لهن بمتوسط حسابي (٣.٢٩)، كما أقرت ٤٣.٦% من المبحوثات بتحسين وصولهن إلى الخدمات الصحية بشكل أفضل بمتوسط حسابي (٣.١٧)، بينما أقرت ٣٨.٧% من المبحوثات بتمكينهن من الحصول على التمويل أو القروض لبدء مشاريع صغيرة بمتوسط حسابي (٣.١٥)، وبالتالي من خلال هذه النتائج يمكن ملاحظة أن استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية يعزز استقلاليتها المالية ونفاذها إلى الفرص الاقتصادية بما يدعم تمكينها اقتصاديًا من خلال مشاركتها في سوق العمل بممارسة الأنشطة الاقتصادية الصغيرة ومتناهية الصغر بما يسمح لها بتحسين مستوى دخلها وإدارة قراراتها المالية بشكل أفضل. وهو ما يتفق مع دراسة (Hendriks, 2019) في تأكيدها على وجود تأثير إيجابي للخدمات المالية الرقمية على زيادة دخل المرأة، والحد من الفقر، وتعزيز سيطرتها على مدخراتها وأرباحها. كما يتفق مع دراسة (مختار وآخرون، ٢٠٢١) في وجود علاقة إيجابية بين مؤشرات الشمول المالي الرقمي للمرأة ممثلة في كل من نسبة الإناث اللاتي لديهن حسابات في مؤسسات مالية، ومستويات تمكين المرأة مقاسة بنسبة مساهمة المرأة في سوق العمل. كما يتفق مع نظرية انتشار المستحدثات حيث يمثل استخدام الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي أحد المستحدثات التي تساعد على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، وتسعى المرأة المعيلة إلى التكيف مع هذه المستحدثات لتحقيق استقلالها المالي والسيطرة على حياتها. وتؤكد نظرية التغيير على أن تمكين النساء من اغتنام الفرص والاستفادة منها باستخدام الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي والمدخرات والتأمين يساعدهن على التمتع بمزيد من السيطرة على حياتهن والتحكم فيها وبناء قدراتهن على مجابهة الصدمات والأخطار.

د- المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية:

جدول رقم (٨) المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية

الفقرة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الإتجاه العام
26- انخفاض مستوى المعرفة المالية.	٢٦	٧٠	٧٩	٣٢	١٣	٣.٢٩	١.٠٤٥	١١	محايد
	% ١١.٨	٣١.٨	٣٥.٩	١٤.٥	٥.٩				
27- مخاطر الاحتيال والسرقة.	٣١	٧٧	٦٢	٣١	١٩	٣.٣٢	١.١٤٢	١٠	محايد
	% ١٤.١	٣٥	٢٨.٢	١٤.١	٨.٦				
28- تضاؤل الثقة في الخدمات المالية الرقمية.	٤٥	٨٤	٦٢	١٩	١٠	٣.٦١	١.٠٤٧	٤	أوافق
	% ٢٠.٥	٣٨.٢	٢٨.٢	٨.٦	٤.٥				
29- ضعف قنوات التعامل مع شكاوى العملاء.	٦٠	٩٠	٤٣	٤	٢٣	٣.٧٣	١.١٨٩	٣	أوافق
	% ٢٧.٣	٤٠.٩	١٩.٥	١.٨	١٠.٥				
30- نقص ثقافة الإدارة المالية فيما يتعلق بالإدخار والاستثمار.	٤٣	١١٤	٢٥	٢٩	٩	٣.٧٥	١.٠٠٠	٢	أوافق
	% ١٩.٥	٥١.٥	١١.٤	١٣.٢	٤.١				
31- ارتفاع تكلفة الخدمات المالية الرقمية.	١٧	٧٣	٨٤	٢٤	٢٢	٣.١٤	١.١٤٨	١٢	محايد
	% ٧.٧	٣٣.٢	٣٨.٢	١٠.٩	١٠				
32- الافتقار إلى الموارد والقدرات اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية.	١٢	١٢٣	٥٢	١٥	١٨	٣.٤٤	٠.٩٩٣	٨	أوافق
	% ٥.٥	٥٥.٩	٢٣.٦	٦.٨	٨.٢				
33- نقص الخبرة والتدريب اللازم لاستخدام الخدمات المالية الرقمية.	٣٥	٨٤	٦٨	٢٨	٥	٣.٥٣	٠.٩٨١	٦.٥	أوافق
	% ١٥.٩	٣٨.٢	٣٠.٩	١٢.٧	٢.٣				
34- طلب ضمانات	٢٩	٩٦	٥٩	٤	٣٢	٣.٣٩	١.١٩٠	٩	محايد

				١٤.٥	١.٨	٢٦.٨	٤٣.٦	١٣.٢	%	تعجيزية على التمويل.
أوافق	١	١.٠٥٥	٣.٨٠	١٤	١٠	٣٥	١٠.٩	٥٢	تكرار	35- ضعف إطار الحماية المالية للعميل.
				٦.٤	٤.٥	١٥.٩	٤٩.٥	٢٣.٦	%	
أوافق	٥	٠.٩٤٦	٣.٥٧	٥	١٨	٨٢	٧٧	٣٨	تكرار	36- عدم الشفافية.
				٢.٣	٨.٢	٣٧.٣	٣٥	١٧.٣	%	
أوافق	٦.٥	١.١٧٢	٣.٥٣	١٧	٣٣	٢٦	١٠.٥	٣٩	تكرار	37- ضعف البنية التحتية التكنولوجية (الاتصالات والانترنت).
				٧.٧	١٥	١١.٨	٤٧.٧	١٧.٧	%	
أوافق		٠.٨٢٨	٣.٥١	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الرابع ككل						

يوضح الجدول السابق استجابات أفراد الدراسة حول المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (٣.١٤ : ٣.٨٠)، وقد بلغ قيمة المتوسط الحسابي المرجح للمحور ككل (٣.٥١)، بانحراف معياري (٠.٨٢٨) وفي اتجاه الاستجابة (أوافق) أي أن مستوى استجابة المبحوثات نحو المشكلات التي تواجههن في استخدام الخدمات المالية الرقمية يعتبر مرتفع. ويدل ذلك على وجود معوقات وحواجز تحول دون استفادة المرأة المعيلة من الخدمات المالية الرقمية.

وتشير التحليلات الإحصائية إلى تعدد المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية وتمثلت في؛

مشكلات تتعلق بالمرأة المعيلة: وتتمثل في نقص ثقافة الإدارة المالية فيما يتعلق بالإدخار والاستثمار بمتوسط حسابي (٣.٧٥)، يليه نقص الخبرة والتدريب اللازم لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٥٣)، والافتقار إلى الموارد والقدرات اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٤٤)، وانخفاض مستوى المعرفة المالية بمتوسط حسابي (٣.٢٩). وهو ما يتفق مع دراسة (حسيني، ٢٠٢٠) في وجود عوائق أمام تعميم الخدمات المالية الرقمية في الدول العربية تتمثل أهمها في غياب التثقيف المالي.

ومشكلات تتعلق بالخدمات المالية الرقمية: وتتمثل في ضعف إطار الحماية المالية للعميل بمتوسط حسابي (٣.٨٠)، يليه ضعف قنوات التعامل مع شكاوى العملاء بمتوسط حسابي (٣.٧٣) ويرتبط ذلك بمدى مهارة العاملين بخدمة العملاء وموظفي الدعم وقدرتهم على التواصل بشكل فعال مع العملاء خلال المواقع الإلكترونية وتلبية طلباتهم والإجابة على استفساراتهم بجدية بما يوفر الخدمة الجيدة واللائقة بالعملاء حتى يستمروا في التعامل بالخدمات المالية الرقمية، ثم مشكلة تضائل الثقة في الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٦١)، وعدم الشفافية بمتوسط حسابي (٣.٥٧) حيث تمثل المصادقية عامل مهم في بناء سمعة الخدمات المالية الرقمية التي تقدمها البنوك وشهرتها، ذلك أن التعامل من خلال الاتصال الإلكتروني لا يمكن العميل من التواصل بشكل مباشر مع العاملين وإنما يعتمد على المعلومات

والخدمات التي يحصل عليها من خلال الاتصال الإلكتروني لذلك ينبغي أن تكون هذه المعلومات والخدمات الرقمية صادقة لزرع الثقة والاطمئنان لدى العملاء، بالإضافة إلى مشكلة ضعف البنية التحتية التكنولوجية بمتوسط حسابي (٣.٥٣)، وطلب ضمانات تعجيزية على التمويل بمتوسط حسابي (٣.٣٩)، ومخاطر الاحتيال والسرقة بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وارتفاع تكلفة الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.١٤). ويتسق ذلك مع دراسة (Marta Budimir, 2019) في وجود مخاوف أمنية لدى مستخدمي الخدمات المصرفية عبر الإنترنت تتمثل في (الإحتيال، وسرية المعلومات والبيانات) والتي أثرت على عدم الثقة في التعاملات عبر الإنترنت. وتؤكد نظرية التغيير على ضرورة توافر الثقة والأمان حيث يستخدم الأفراد الخدمات المالية عندما يشعروا بأنها آمنة، مما يلهمهم الثقة. ويمكن تحقيق الشعور بالأمان من خلال طرق متعددة بما في ذلك تجربة العملاء الإيجابية، والحماية التي يمكن الاعتماد عليها إذا لم يسير شيء ما كما هو مخطط له، والموثوقية التي تتطلبها الخدمات.

٥- المقترحات التي تسهم في تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً من خلال الخدمات المالية الرقمية:

جدول رقم (٩) المقترحات التي تسهم في تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً من خلال الخدمات المالية الرقمية

الفقرة		أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
38-تثقيف المرأة بمبادئ الحماية المالية للمستهلك .	تكرار	٩٤	١٠٨	١٠	٤	٤	٤.٢٩	٠.٧٩٢	٢.٥	أوافق بشدة
	%	٤٢.٧	٤٩.١	٤.٥	١.٨	١.٨				
39-زيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية من خلال نشر الثقافة المالية	تكرار	٨٨	١٠٢	٢٢	٥	٣	٤.٢١	٠.٨٣٤	٥	أوافق بشدة
	%	٤٠	٤٦.٤	١٠	٢.٣	١.٣				
40-استخدام وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الدعاية لتشجيع النساء على استخدام الخدمات المالية الرقمية.	تكرار	٨٦	١٠١	١٩	٩	٥	٤.١٥	٠.٩٠٨	٨	أوافق بشدة
	%	٣٩.١	٤٥.٩	٨.٦	٤.١	٢.٣				
41- دعم إطار الحماية المالية للمستهلك .	تكرار	١٠٨	٨٩	١٠	٤	٩	٤.٢٩	٠.٩٤٨	٢.٥	أوافق بشدة
	%	٤٩.١	٤٠.٥	٤.٥	١.٨	٤.١				

أوافق	٧	٠.٩٩٣	٤.١٦	٤	١٨	١٥	٨٤	٩٩	تكرار	42-تقديم دورات تدريبية للمرأة على استخدام الخدمات المالية الرقمية.
				١.٨	٨.٢	٦.٨	٣٨.٢	٤٥	%	
أوافق	٦	٠.٩٦٧	٤.١٨	٨	٥	٢٣	٨٧	٩٧	تكرار	43- تطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية
				٣.٦	٢.٣	١٠.٥	٣٩.٥	٤٤.١	%	
أوافق بشدة	٤	٠.٨٩٢	٤.٢٨	٣	٥	٢٩	٧٣	١١٠	تكرار	44-دعم الخدمات المالية الرقمية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة مالياً وفنياً
				١.٣	٢.٣	١٣.٢	٣٣.٢	٥٠	%	
أوافق بشدة	١	٠.٨٦٠	٤.٣٥	٤	٩	٥	٩٠	١١٢	تكرار	45-تبسيط وتيسير إجراءات المعاملات التي تقوم بها النساء
				١.٨	٤.١	٢.٣	٤٠.٩	٥٠.٩	%	
أوافق بشدة		٠.٧٠٦	٤.٢٤	المتوسط الموزون والانحراف المعياري للمحور الخامس ككل						

يوضح الجدول التكرارات والنسب المئوية لاستجابات أفراد الدراسة حول المقترحات التي تسهم في تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً من خلال الخدمات المالية الرقمية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية للعبارات بين (٤.١٥ : ٤.٣٥)، وقد بلغ المتوسط الحسابي المرجح للمحور ككل (٤.٢٤) بانحراف معياري (٠.٧٠٦) وفي اتجاه الاستجابة (أوافق بشدة). أي أن مستوى استجابة المبحوثات حول المقترحات التي تسهم في تمكينهن اقتصادياً من خلال الخدمات المالية الرقمية يعتبر مرتفع. ويشير ذلك إلى أن تحقيق هذه المقترحات يسهم في توسيع مجال انتفاع المرأة المعيلة بالخدمات المالية الرقمية التي تلائم احتياجاتها ومن ثم تمكينها اقتصادياً.

وتشير التحليلات الإحصائية إلى العديد من المقترحات التي تسهم في تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً من خلال استخدامها للخدمات المالية الرقمية، وتمثلت هذه المقترحات في تبسيط وتيسير إجراءات المعاملات الرقمية التي تقوم بها النساء بمتوسط حسابي (٤.٣٥) حيث يرى (٩١.٨%) من أفراد العينة أن تيسير إجراءات المعاملات المالية الرقمية كمنح قروض بضمانات وإجراءات ميسرة أو بدون ضمانات سيشجعهن على التعامل بالخدمات المالية الرقمية ويسهم في تمكينهن اقتصادياً، يليه الاقتراح بتوعية وتنقيف المرأة بمبادئ الحماية المالية للمستهلك، وتقوية ودعم إطار الحماية المالية للمستهلك بمتوسط حسابي (٤.٢٩) حيث أن الحرص على توعية المرأة بقواعد الحماية المالية ستساعدها على فهم حقوقها ومسئولياتها والوفاء بالتزاماتها، ويشير ذلك إلى أن توفر عامل الحماية المالية للمستهلك بالنسبة

للمبحوثات يزيد من شعورهن بالأمن والأمان في التعامل مع الخدمات المالية الرقمية وكذلك توفير الحماية الكافية لمعلوماتهن الشخصية ولمدخراتهن وتعاملاتهن المالية وضمان سربيتها. يليه الاقتراح بدعم الخدمات المالية الرقمية للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ماليًا وفنيًا بمتوسط حسابي (٤.٢٨) حيث تساعد تلك المشروعات في تمكين المرأة المعيلة اقتصاديًا من خلال توفير فرص عمل لها مما يساهم في تحسين مستوى معيشتها، ثم الاقتراح بزيادة الوعي بالخدمات المالية الرقمية من خلال نشر الثقافة المالية بمتوسط حسابي (٤.٢١) حيث تساهم نشر الثقافة المالية برفع وعي المرأة المعيلة بأهمية استخدام الخدمات المالية الرقمية مما يسهل عليها اتخاذ القرارات المالية وتقليل الضغوط الملقاه عليها في اختيار الخدمة المناسبة لها من ضمن خدمات كثيرة يصعب التفرقة بينها، بالإضافة إلى توجيهها إلى الاستغلال الأمثل لمواردها المالية في ظل الأزمات الاقتصادية التي تمر بها، يليه الاقتراح بتطوير البنية التحتية التكنولوجية للمعاملات المالية بمتوسط حسابي (٤.١٨)، وتقديم دورات تدريبية للمرأة على استخدام الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٤.١٦)، وأخيرًا استخدام وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي في الدعاية لتشجيع النساء على استخدام الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٤.١٥) حيث تقوم وسائل الإعلام بدور بارز في نشر المعرفة ورفع الوعي لدى أفراد المجتمع. وهو ما يتفق مع نظرية انتشار المستحدثات في أن وسائل الإعلام تكون أكثر فاعلية في زيادة المعرفة حول المستحدثات، حيث تكون قنوات الاتصال الشخصي أكثر فاعلية في تشكيل المواقف حول الابتكارات والمستحدثات الجديدة.

ويتفق ذلك مع نظرية التغيير في ضرورة توافر مجموعة من الشروط لتقديم الخدمات المالية واستخدامها تتمثل في أن يكون لدى العملاء معلومات وحوافز وثقة وأمان وشبكات للمشاركة في النظام المالي، وأن يقدم مقدموا الخدمات حلولاً مالية ميسورة التكلفة، وأن توجد بنية تحتية تتيح وجود أسواق منتشرة وفعالة ومفتوحة وأمنة. وهو ما أكدت عليه نظرية المجتمع الشبكي التي أبرزت ضرورة أن يتم إعداد المجتمع لاستخدام التكنولوجيات الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الشبكي الذي تظهر فيه أنساق التعامل المالي القائمة في جوهرها على أسس إلكترونية والتي أصبحت مسؤولة عن تنظيم كافة تعاملاتهم وشؤون حياتهم، فضلاً عن ضرورة تحسين البنى الأساسية والسياسات لتحقيق الاستفادة القصوى من الآثار الإيجابية للتكنولوجيا على المجتمع، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة المعيلة بغرض تمكينها من استخدام التكنولوجيات المالية الجديدة في كافة مجالات الحياة والتي تساهم في تمكينها اقتصاديًا وتحسين معيشتها. وهو ما يتفق مع خطة التنمية المستدامة لمصر ٢٠٣٠ والتي تهدف إلى رفع كفاءة المرأة وزيادة معدلات تمكينها اقتصاديًا.

٢- نتائج فروض البحث:

مناقشة الفرض الأول:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الأول على: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة. ولتحقق من صحة هذا الفرض تم حساب معامل الارتباط بيرسون بين نتائج عينة البحث بين المحورين الأول والثالث. والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٠)

معامل الارتباط بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة

المتغيرات	معامل الارتباط	الدلالة الاحصائية
استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي	٠.٧٤٥ **	٠.٠٠٠

(**) دال عند مستوى (٠.٠١).

يوضح الجدول السابق وجود علاقة ارتباطية طردية قوية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٧٤٥) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠١). مما يعني أنه كلما زاد استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية، زاد تمكينها اقتصادياً والعكس صحيح. وتتفق هذه النتيجة مع نظرية التغيير التي تؤكد أن اغتنام الفرص والاستفادة منها باستخدام الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي والمدخرات والتأمين يساعد المرأة على التمتع بمزيد من السيطرة على حياتها والتحكم فيها وبناء قدرتها على مجابهة الصدمات والأخطار، فمن خلال استخدام النساء للتقنيات الرقمية يستطعن الحصول على الخدمات الأساسية التي تساعدن على زيادة قدراتهن والاستفادة من وقتهن، وتمكنهن من الاستثمار في أنشطة منتجة ومدرة للدخل.

مناقشة الفرض الثاني:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الأول على: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين المتغيرات الاجتماعية للمرأة المعيلة (العمر، التعليم) والتمكين الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية الرقمية. ولتحقق من أن الفروق بين المتوسطات الحسابية للتمكين الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية الرقمية تبعاً للمتغيرات الاجتماعية للمرأة المعيلة (العمر، التعليم) تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١١)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA بين متوسطات درجات المبحوثات فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وفقاً لمتغير العمر

العمر	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
٢٥- ٣٥	٧٩	٣.٦٥	٠.٧٣٣	بين المجموعات	٢١.٣٧٤	٣	٧.١٢٥	١٠.٤٨٨	٠.٠٠٠
٣٦- ٤٥	٧٥	٣.٨٦	٠.٣٨٢						
٤٦- ٥٥	٣٥	٣.٧٤	١.٠٧٣	داخل المجموعات	١٤٦.٧٣٩	٢١٦	٠.٦٧٩		
٥٦ فأكثر	٣١	٢.٨٩	١.٣٥٢	المجموع	١٦٨.١١٣	٢١٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثات الذين يمثلون الفئات العمرية المختلفة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية تبعاً لاختلاف المرحلة العمرية، حيث بلغت قيمة (ف) (١٠.٤٨٨) وهي دالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، مما يدل على عدم اتفاق أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور.

ولبيان مصادر الفروق في الفئات العمرية تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe للمقارنات البعدية، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (١٢)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe Test) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير العمر

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I - J)	J	I
٠.٠٠٠	٠.٧٥٦٩٩*	٥٦ فأكثر	٣٥- ٢٥
٠.٠٠٠	٠.٩٧٠٧٥*	٥٦ فأكثر	٤٥- ٣٦
٠.٠٠١	٠.٨٤٤٧٧*	٥٦ فأكثر	٥٥- ٤٦

(* دال عند مستوى دلالة (٠.٠٥))

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير العمر للفئة العمرية من (٢٥- ٣٥) والفئة العمرية (٥٦ فأكثر) لصالح الفئة العمرية من (٢٥- ٣٥). وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٦٥).

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير العمر للفئة العمرية من (٣٦-٤٥) والفئة العمرية (٥٦ فأكثر) لصالح الفئة العمرية من (٣٦-٤٥) وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٨٦) وهي الفئة الأكثر تمكيناً اقتصادياً من خلال استخدامها للخدمات المالية الرقمية.

٣- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير العمر للفئة العمرية من (٤٦-٥٥) والفئة العمرية (٥٦ فأكثر) لصالح الفئة العمرية من (٤٦-٥٥) وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٧٤).

ومن النتائج السابقة يمكن ملاحظة أن الفئات العمرية الأصغر سناً تكون أكثر خبرة باستخدام الخدمات المالية الرقمية بالمقارنة بالآخرين من الفئات العمرية الأكبر سناً. ويتفق ذلك مع نظرية انتشار المستحدثات التي أكدت على أن المتغيرات والعوامل الديمغرافية والاجتماعية تؤثر على تبني المستحدثات واستخدامها.

جدول رقم (١٣)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA بين متوسطات درجات المبحوثين فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وفقاً لمتغير التعليم

الحالة التعليمية	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
تعليم متوسط	١٦	١.٨٢	٠.٦٥٥	بين المجموعات	٥٦.٨٥٣	٢	٢٨.٤٢٦	٥٥.٤٤٢	٠.٠٠٠
تعليم جامعي	١٧٤	٣.٧٦	٠.٧٦٧	داخل المجموعات	١١١.٢٦٠	٢١٧	٠.٥١٣		
تعليم فوق جامعي	٣٠	٣.٨٧	٠.٣١٩	المجموع	١٦٨.١١٣	٢١٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثين فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الحالة التعليمية، حيث بلغت قيمة (ف) (٥٥.٤٤٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، مما يدل على عدم اتفاق أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور.

ولبيان مصادر الفروق في الحالة التعليمية تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe للمقارنات البعدية، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (١٤)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe Test) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الحالة التعليمية

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I - J)	J	I
٠.٠٠٠	١.٩٣٤٧٣*	تعليم جامعي	تعليم متوسط
٠.٠٠٠	٢.٠٥٠٠٠*	تعليم فوق جامعي	تعليم متوسط

(*) دال عند مستوى دلالة (٠.٠٥)

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

١- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الحالة التعليمية (تعليم متوسط - تعليم جامعي) لصالح ذوي التعليم الجامعي. وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٧٦).

٢- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الحالة التعليمية (تعليم متوسط - تعليم فوق جامعي) لصالح ذوي التعليم فوق الجامعي. وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٨٧). وقد يرجع ذلك إلى أن الفئات الأكثر تعليماً تكون أكثر وعياً باستخدام الخدمات المالية الرقمية بالمقارنة بالآخرين. ويتسق ذلك مع مقولة انتشار المستحدثات التي أكدت على أن العوامل الثقافية تؤثر على تبني المرأة المعيلة للتكنولوجيا المستحدثة المتمثلة في الخدمات المالية الرقمية.

مناقشة الفرض الثالث:

ينص الفرض الصفري المناظر للفرض الأول على: لا يوجد فرق دال إحصائياً بين المتغيرات الاقتصادية للمرأة المعيلة (الدخل) والتمكين الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية الرقمية. وللتحقق من أن الفروق بين المتوسطات الحسابية للتمكين الاقتصادي باستخدام الخدمات المالية الرقمية تبعاً للمتغيرات الاقتصادية للمرأة المعيلة (الدخل) تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA). والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (١٥)

تحليل التباين أحادي الاتجاه ANOVA بين متوسطات درجات المبحوثات فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة وفقاً لمتغير الدخل

الدخل	ن	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية df	متوسط المربعات	قيمة (ف)	مستوى الدلالة
أقل من ٣٠٠٠	٧٨	٣.٤١	٠.٨٦٥	بين المجموعات	٨.٧٩٨	٢	٤.٣٩٩	٥.٩٩٢	٠.٠٠٣
من ٣٠٠٠ إلى ٧٠٠٠	١٢٥	٣.٧١	٠.٨٩٥	داخل المجموعات	١٥٩.٣١٥	٢١٧	٠.٧٣٤		
من ٧٠٠٠ فأكثر	١٧	٤.١٣	٠.٣٨٦	المجموع	١٦٨.١١٣	٢١٩			

تشير بيانات الجدول السابق إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الدخل، حيث بلغت قيمة (ف) (٥.٩٩٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، مما يدل على عدم اتفاق أفراد عينة الدراسة حول هذا المحور.

ولبيان مصادر الفروق في الدخل تم استخدام اختبار شيفيه Scheffe للمقارنات البعدية، ورصدت النتائج في الجدول التالي:

جدول رقم (١٦)

نتائج اختبار شيفيه (Scheffe Test) للكشف عن الفروق بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الدخل

مستوى الدلالة	متوسط الفروق (I - J)	J	I
٠.٠٠٧	٠.٧٢٦.٣*	من ٧٠٠٠ فأكثر	أقل من ٣٠٠٠

(* دال عند مستوى دلالة (٠.٠٥))

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (٠.٠٥) بين متوسطات أفراد عينة الدراسة حول التمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الدخل (أقل من ٣٠٠٠ - من ٧٠٠٠ الى أكثر) لصالح ذوي الدخل (٧٠٠٠ فأكثر) وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٤.١٣). وهذا يدل على أن النساء ذوي الدخل المرتفع أكثر تمكيناً اقتصادياً من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية. وهو ما يتفق مع مقولة انتشار المستحدثات التي أكدت على أن العوامل الاقتصادية تؤثر على تبني المرأة المعيلة للتكنولوجيا المستحدثة المتمثلة في الخدمات المالية الرقمية. كما يتفق مع دراسة (التايب، ٢٠٢٢) التي أكدت أن الرقمنة زادت من تمكين المرفهات من النساء، بينما لا يزال دور الرقمنة محدوداً في تمكين المهمشات حيث يرتبط شيوع شبكة الانترنت وامتلاك الأجهزة الإلكترونية بالدخل الأعلى والوضع المعيشي المريح.

رابعاً: النتائج العامة للدراسة:

١- تمثلت مظاهر استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية في سداد مدفوعات الشراء والتسوق الإلكتروني بمتوسط حسابي (٣.٨٨)، وإرسال وتلقي تحويلات مالية بمتوسط حسابي (٣.٧٧)، والادخار والاحتفاظ بالأموال عن طريق استخدام المحفظة الإلكترونية بمتوسط حسابي (٣.٣٠)، وسداد فواتير الخدمات العامة (مياه، كهرباء، الهاتف) بمتوسط حسابي (٣.٢٦)، ومدفوعات بطاقة الخصم أو الائتمان بمتوسط حسابي (٣.١٧)، وسداد الرسوم المدرسية للأبناء بمتوسط حسابي (٣.١٢)، وسداد فواتير الخدمات الحكومية (الجوازات، المرور، الرقم القومي) بمتوسط حسابي (٢.٩٦)، كما تستخدمها في الحصول على القروض أو تمويل المشروعات الصغيرة بمتوسط حسابي (٢.٨٩).

٢- تعدد سمات الخدمات المالية الرقمية ومميزات استخدامها، وتتمثل في انخفاض تكلفة الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٤.٢٥)، وتوفير الوقت والجهد بمتوسط حسابي (٤.٢٠)، والقيام بالمعاملات المصرفية الرقمية بشكل أفضل وأسرع من المعاملات المصرفية التقليدية بمتوسط حسابي (٤.٠١)، وسهولة إجراء المعاملات المصرفية، وسهولة الوصول للخدمات المختلفة في أي وقت وبأي مكان بمتوسط حسابي (٤.٠٠)، والمرونة بمتوسط حسابي (٣.٩٧)، والحفاظ على سرية البيانات بمتوسط حسابي (٣.٨٤)، والخصوصية بمتوسط حسابي (٣.٨١)، وبأنها آمنة في إنجاز العمليات المصرفية بمتوسط حسابي (٣.٧٩)، وسهولة تحويل الأموال بين الحسابات بمتوسط (٣.٧٦). وهو ما تؤكدته دراسة (Ozili, 2018) في وجود آثار إيجابية للخدمات المالية الرقمية تتمثل في الراحة وسهولة الاستخدام وانخفاض رسوم الخدمة التي توفرها للأفراد. وتؤكد المقولة النظرية على أن المجتمع الشبكي يعتبر أكثر الصيغ التنظيمية كفاءة، باعتباره يمكن من تسيير الأعمال بشكل افتراضي من خلال التغلب على حدود الزمان والمكان.

٣- أدى استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية إلى تمكينها اقتصادياً، من خلال تسهيل عملية تلقي الأجور والنفقات بنسبة ٨٢.٢%، وتسهيل إدارة الموارد المالية بنسبة ٧٨.٢%، والمساعدة في اتخاذ القرارات المالية بسهولة بنسبة ٧٦.٨%، وتحقيق الاستقلال المالي بنسبة ٧٨.٢%، وتحسين الحالة المعيشية ومستوى الدخل بنسبة ٥٠.٩%، وتحسين الوصول إلى الخدمات الصحية بنسبة ٤٣.٦%، والحصول على التمويل أو القروض لبدء مشاريع صغيرة بنسبة ٣٨.٧%، وتؤكد نظرية انتشار

المستحدثات أن استخدام الخدمات المالية الرقمية في القطاع المصرفي يعد أحد المستحدثات التي تساعد على تحقيق التمكين الاقتصادي للمرأة، من خلال تحقيق استقلالها المالي والسيطرة على حياتها. كما تؤكد نظرية التغيير أن تمكين النساء من اغتنام الفرص والاستفادة منها باستخدام الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي والمدخرات والتأمين يساعدهن على التمتع بمزيد من السيطرة على حياتهن والتحكم فيها وبناء قدراتهن على مجابهة الصدمات والأخطار.

٤- تمثلت المشكلات التي تواجه المرأة المعيلة في استخدام الخدمات المالية الرقمية في؛ مشكلات تتعلق بالمرأة المعيلة: وتتمثل في نقص ثقافة الإدارة المالية فيما يتعلق بالادخار والاستثمار بمتوسط حسابي (٣.٧٥)، ونقص الخبرة والتدريب اللازم لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٥٣)، والافتقار إلى الموارد والقدرات اللازمة لاستخدام الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٤٤)، وانخفاض مستوى المعرفة المالية بمتوسط حسابي (٣.٢٩).

ومشكلات تتعلق بالخدمات المالية الرقمية: وتتمثل في ضعف إطار الحماية المالية للعميل بمتوسط حسابي (٣.٨٠)، يليه ضعف قنوات التعامل مع شكاوى العملاء بمتوسط حسابي (٣.٧٣)، ثم مشكلة تضائل الثقة في الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.٦١)، وعدم الشفافية بمتوسط حسابي (٣.٥٧)، وضعف البنية التحتية التكنولوجية بمتوسط حسابي (٣.٥٣)، وطلب ضمانات تعجيزية على التمويل بمتوسط حسابي (٣.٣٩)، ومخاطر الاحتيال والسرقة بمتوسط حسابي (٣.٣٢)، وارتفاع تكلفة الخدمات المالية الرقمية بمتوسط حسابي (٣.١٤). وتؤكد نظرية التغيير على ضرورة توافر الثقة والأمان حيث يستخدم الأفراد الخدمات المالية عندما يشعروا بأنها آمنة، مما يلهمهم الثقة. ويمكن تحقيق الشعور بالأمان من خلال طرق متعددة بما في ذلك تجربة العملاء الإيجابية، والحماية التي يمكن الاعتماد عليها إذا لم يسير شيء كما هو مخطط له، والموثوقية التي تتطلبها الخدمات.

٥- توجد علاقة ارتباطية طردية بين استخدام الخدمات المالية الرقمية والتمكين الاقتصادي للمرأة المعيلة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (٠.٧٤٥) وهي ذات دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (٠.٠١). مما يعني أنه كلما زاد استخدام المرأة المعيلة للخدمات المالية الرقمية، زاد تمكينها اقتصادياً والعكس صحيح. وتؤكد نظرية التغيير على أن اغتنام الفرص والاستفادة منها باستخدام الخدمات المالية الرقمية المتمثلة في شبكات الأمان الاجتماعي والمدخرات والتأمين يساعد المرأة على التمتع بمزيد من السيطرة على حياتها والتحكم فيها وبناء قدرتها على مجابهة الصدمات والأخطار، فمن خلال استخدامها للتقنيات الرقمية تستطيع الحصول على الخدمات الأساسية التي تساعد على زيادة قدراتها والاستفادة من وقتها، والاستثمار في أنشطة منتجة ومدرة للدخل بما يدعم تمكين المرأة المعيلة اقتصادياً.

٦- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثات اللاتي يمثلن الفئات العمرية المختلفة فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية تبعاً لاختلاف المرحلة العمرية، حيث بلغت قيمة (ف) (١٠.٤٨٨) وهي دالة إحصائية عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، لصالح الفئة العمرية من (٤٥-٣٦) وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٨٦). مما يدل على أن الفئة متوسطة العمر هي الأكثر تمكيناً اقتصادياً من خلال استخدامها للخدمات المالية الرقمية من الفئات العمرية الأخرى. وتؤكد نظرية انتشار المستحدثات على أن المتغيرات والعوامل الديمغرافية تؤثر على تبني المرأة المعيلة للتكنولوجيا المستحدثة واستخدامها.

٧- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعات المبحوثات فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الحالة التعليمية، حيث بلغت قيمة (ف) (٥٥.٤٤٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، وقد جاءت الفروق لصالح ذوي التعليم الجامعي، حيث بلغ متوسطها (٣.٧٦). ولصالح ذوي التعليم فوق الجامعي، وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٣.٨٧). مما يدل على أن الفئات الأكثر تعليماً تكون أكثر استخداماً للخدمات المالية الرقمية وأكثر تمكيناً اقتصادياً بالمقارنة بالفئات الأخرى. وتؤكد نظرية انتشار المستحدثات على أن العوامل الثقافية تؤثر على تبني المرأة المعيلة للتكنولوجيا المستحدثة واستخدامها.

٨- توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين المبحوثات فيما يتعلق بالتمكين الاقتصادي من خلال استخدام الخدمات المالية الرقمية وفقاً لمتغير الدخل، حيث بلغت قيمة (ف) (٥.٩٩٢) وهي دالة إحصائياً عند مستوى أقل من (٠.٠٥)، لصالح ذوي الدخل المرتفع (٧٠٠٠ فأكثر). وهي ذات المتوسط الأعلى حيث بلغ متوسطها (٤.١٣٤٥). مما يوضح أن النساء المعيلات ذوي المستوى الاقتصادي المرتفع الذين يحصلون على دخل مرتفع من ٧٠٠٠ فيما أكثر هن الفئة الأكثر استخداماً للخدمات المالية الرقمية ومن ثم الأكثر تمكيناً اقتصادياً. وتؤكد نظرية انتشار المستحدثات على أن المتغيرات والعوامل الاقتصادية تؤثر على تبني المرأة المعيلة للتكنولوجيا المستحدثة واستخدامها.

خامساً: توصيات الدراسة:

١- ينبغي على المؤسسات المصرفية ووسائل الإعلام الاهتمام بنشر الثقافة المالية ورفع الوعي بالخدمات المالية الرقمية من خلال تعريف الأفراد بأهمية إدارة نفقاتهم بشكل سليم، وبفوائد الخدمات المالية الرقمية، وأهميتها، وكيفية استخدامها، ويتم ذلك من خلال إعداد دليل يدوي، والملصقات والنشرات، والإعلانات التليفزيونية والأفلام التسجيلية وملفات فيديو على youtube، مع مراعاة الفروق العمرية والمستويات التعليمية المختلفة من خلال تقديم الشرح الكافي والمفصل للفئات العمرية الأكبر سناً والعملاء ذوي المستوى التعليمي الأقل بما يكفل سهولة استخدام الخدمات المالية الرقمية والإقبال عليها.

٢- توجيه المؤسسات المصرفية لضرورة دمج المتطلبات والاحتياجات المالية للمرأة المعيلة في الخدمات المالية الرقمية المقدمة لتقديم خدمات قيمة يكون من شأنها تحسين جودة حياة المرأة المعيلة وتمكينها اقتصادياً من خلال استخدام حلول الخدمات المالية الرقمية في مجموعة واسعة من أغراض حياتها اليومية.

٣- ينبغي على المؤسسات المصرفية تعزيز مستوى الثقة وتوفير الحماية الكافية لتطبيقات الخدمات المالية الرقمية لضمان أمن وسرية بيانات العملاء وخصوصياتهم لما لها من دور كبير في تبني المرأة للخدمات المالية الرقمية.

٤- توجيه المؤسسات المصرفية لضرورة تفعيل دور خدمة العملاء في تلقي استفسارات العملاء وحل مشاكلهم من خلال تدعيم قنوات الاتصال بالعملاء بمرونة ويسر، وتوفير فريق عمل مؤهل، وأن يتم إدارة الشكاوى وحلها وفقاً لخطوات تبدأ بمرحلة التسجيل للشكوى والتأكد من صحتها، ثم إعطاء رقم مرجعي للعميل لمتابعة سير الشكوى، يليها مرحلة المعالجة وحل المشكلة، ثم مرحلة قياس رضا العملاء عن إجراءات التعامل مع الشكوى لتقييم إجراءات الحل وتحليلها.

- ٥- تعزيز البنية التحتية الداعمة للقطاع المالي الرقمي، من خلال تطوير الهياكل الأساسية المتعلقة باعتماد ونشر الرقمنة في التعاملات الإدارية والمالية بصفة عامة كالرفع من مستوى تدفق الانترنت، بما يسمح بسهولة وصول العملاء إلى الخدمات المالية الرقمية.
- ٦- توجيه المؤسسات التعليمية لضرورة احتواء المناهج الدراسية على مواضيع التحول الرقمي والصيرفة المستدامة من مختلف النواحي.

سادساً: قائمة المراجع:

المراجع العربية:

١. البنك الدولي، دراسة عن التمكين الاقتصادي للمرأة، مايو ٢٠١٨.
٢. بارني، دارن. (٢٠١٥). المجتمع الشبكي، ترجمة أنور الجمعاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ط١.
٣. التايب، عائشة. (٢٠٢٢). الرقمنة والتمكين الاقتصادي للمرأة العربية: التحديات والرهانات. المجلة الدولية لدراسات المرأة والطفل، جامعة عين شمس – كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. ٢ (١). ١٩-١.
٤. الحريري، بسمة محمد إدريس. (٢٠٢١). تأثير استخدام التمويل الرقمي في تعزيز الشمول المالي: الدور المعدل للمعرفة المالية-دراسة تطبيقية على عملاء البنوك المصرية. المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية، ٢ (٢)، ٩٠٦-٨٧٣.
٥. حسين، سيف علي. وفاء حسين الحيدري. (٢٠٢١). دور التمويل الرقمي في تحسين وتعزيز الشمول المالي/ بحث تطبيقي في الجهاز المصرفي العراقي. مجلة دراسات محاسبية ومالية، ١٦ (٥٧)، ١٠٢-١١٨.
٦. حسيني، جازية. (٢٠٢٠). تعميم الخدمات المالية الرقمية لدعم الشمول المالي في الدول العربية. مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، ١٦ (٢٣)، ٩٧-١١٤.
٧. الدناصوري، هدير محمد عبدالحميد. (٢٠٢١). التحول الرقمي وتمكين المرأة في المجتمع المصري دراسة تحليلية على بوابة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل المرأة. المجلة العلمية لكلية الآداب، ١٠ (٣)، ٦٤-٣٣.
٨. راشد، محد وآخرون. (٢٠١٧). التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة المعيلة في ريف محافظة أسيوط. مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، جامعة أسيوط كلية الزراعة. ٤٨ (٣)، ٣١٢-٣٢٦.
٩. السامرائي، هناء، ووفاء المهداوي. (٢٠٢٢). نحو استراتيجية لحوكمة التجارة الإلكترونية في العراق لاستدامة التمكين الاقتصادي للمرأة. مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي، اتحاد الجامعات العربية. ٤٢ (٢)، ٣٠١-٣١٣.
١٠. السيد، نهى محمد أحمد. (٢٠٢١). التجارة الإلكترونية والتمكين الاقتصادي للمرأة من منظور نسوي. حولية كلية الآداب، جامعة بني سويف - كلية الآداب. ١٠ (١)، ١٧٩ - ٢٣٢.
١١. علي، هند محمد. (٢٠٢٢). العوامل المؤثرة علي نية العملاء لتبني الخدمات البنكية الرقمية في مصر. المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، ٢١ (٢)، ٥٢٧-٥٩١.

١٢. الغنام، جهاد محمود صابر، فوزى عبدالرحمن إسماعيل، سامية قدري ونيس. (٢٠٢٠). دور المجلس القومي للمرأة في التمكين الاقتصادي: مشروع المرأة المعيلة نموذجاً. مجلة البحث العلمي في الآداب. جامعة عين شمس - كلية البنات للآداب والعلوم والتربية. ٢١(٦)، ٣١٥ - ٣٣٧.
١٣. غدنز، أنتوني، (٢٠٠٤)، علم الاجتماع، ترجمة (فايز الصياغ)، (ط٤)، بيروت- لبنان، المنظمة العربية للترجمة.
١٤. فهمي، محمد سيد (٢٠١٩). الاتجاهات الحديثة للخدمة الاجتماعية في رعاية الفئات المستضعفة، المكتب الجامعي الحديث، مصر.
١٥. كاستلز، مانويل. (٢٠١٤). سلطة الاتصال، ترجمة محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط١.
١٦. المجلس القومي للأمومة والطفولة (١٩٩٦). ملخص تقرير مصر المقدم للمؤتمر الرابع للمرأة. القاهرة: المجلس القومي للأمومة والطفولة.
١٧. متاؤوس، إيرين. (٢٠٢٢). التمكين الاقتصادي للمرأة في ضوء أهداف التنمية المستدامة. مجلة كلية الآداب، جامعة السويس كلية الآداب. ع ٢٥، ١٤٣-١٧٧.
١٨. مختار، عمر آيت. وجازية حسيني، ونبيل بلوطي. (٢٠٢١). آليات تعزيز الشمول المالي الرقمي لتمكين المرأة اقتصادياً- صندوق مشاريع المرأة العربية نموذجاً-. مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ٢٤(١)، ٢٩١-٣١٠.
١٩. المعجل، وفاء بنت عبدالرحمن. (٢٠٢١). وعي المرأة السعودية بالتمكين الاقتصادي وعلاقته بالاستثمار المالي في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية ٢٠٣٠. مجلة جامعة الباحة للعلوم الإنسانية. ٢٧ع، ٣٥٣ - ٣٨٥.
٢٠. ياسين، السيد، (٢٠٠٦)، شبكة الحضارة المعرفية من المجتمع الواقعي إلى العالم الافتراضي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

المراجع الأجنبية:

1. Abbasi and Weigand (2017). *The Impact of Digital Financial Services on Firm's Performance* :a Literature Review, Department of Management ,Tilburg School of Economics and Management, Tilburg University, The Netherlands .Retrieved from :< <https://arxiv.org/abs/1705.10294>>.[Accessed September 20٢١].
2. Adams, Robert. Empowerment, participation and social work. New York: Palgrave Macmillan, 2008.
3. Agur, I., Peria, S. M., & Rochon, C. (2020). Digital financial services and the pandemic: Opportunities and risks for emerging and developing economies. *International Monetary Fund Special Series on COVID-19, Transactions, 1*, 2-1.

4. Barbesino, P., Camerani, R., & Gaudino, A. (2005). Digital finance in Europe: Competitive dynamics and online behavior. *Journal of Financial Services Marketing*, 9 (4), pages329–343.
5. Bongomin, G. O. C., Munene, J. C., Ntayi, J. M., & Malinga, C. A. (2017). Financial literacy in emerging economies: Do all components matter for financial inclusion of poor households in rural Uganda?. *Managerial Finance*. 53(12), p. 1410-1331.
6. Budimir, Marta. (2019). “ The Role of Trust in using Internet Banking for Bank Transfers – an Investigation of Austrian and Croatian Consumers”, Master of Science (MSc) in Marketing, Webster University, Vienna, Austria, AV:https://www.proquest.com/openview/4326cc934d878038791f96cef7584072/1?pqorigsite=gscholar&cbl=18750&diss=y .
7. Castells , Manuel . (nd) . The Social Implications of Information & Communication Technologies retrieved on: http://glotta.ntua.gr/ISSocial/KnowledgeSocial/castells_social-implications-info-comm-tech.pdf.
8. Castells, Manuel.(2000). Information technology and global capitalism. In Will Hutton and Anthony Giddens (eds.), *On the Edge: Living with Global Capitalism*, London: Cape.
9. Castells, Manuel.(2004). *The network society: a cross cultural perspective*, Edward Elgar, USA.
10. CGAP Strategic Directions fy 2019 – 2023, Innovate. Catalyze Connect, Empowering Poor People to Capture Opportunities and Build Resilience through Financial Services, APPROVED BY CGAP COUNCIL OF GOVERNORS ON MAY 31, 2018.
11. Dara, N. R. (2018). The Global Digital Financial Services: A Critical Review to Achieve For Digital Economy in Emerging Markets. *International Research Journal of Human Resources and Social Sciences*, 5(1), 141-163.
12. Dara, N. R. (2018). *Digital Finance For All: Powering Inclusive Growth in Emerging Economies*, September 2016, McKinsey Global Institute, McKinsey & Company,
13. Durai, T., & Stella, G. (2019). Digital finance and its impact on financial inclusion. *Journal of Emerging Technologies and Innovative Research*, 6(1),122-127.
14. Elsherif, M. F. (2011). Adoption Categories In Communication Technologies: Factors That Influence A Person To Be A Late Or Early

- Adopter Of New Communication Technologies. *MSc in Social Informatics and Interactive Technologies*, 105.
- 15.El-Zoghbi, Mayada. (2019). Does Financial Inclusion Impact the Lives of the Poor?, 20 MARCH 2019, In <https://www.cgap.org/blog/does-financial-inclusion-impact-lives-poor>
- 16.Hendriks, S. (2019). The role of financial inclusion in driving women's economic empowerment. *Development in Practice*, 29(8), 1029-1038.
- 17.Hu, Bin & Liansheng, Zheng. "Digital Finance: Definition, Models, Risk, and Regulation", Published in: *Development of China's Financial Supervision and Regulation*, Palgrave Macmillan, New York, 2016.
- 18.Ismael, D. M. A. M., Elsharkawi, S. A., & Ali, S. S. M. (2021). Consumers Intention to Adopt Digital Financial Services in Egypt: An Extended Technology Acceptance Model1. *Journal of Alexandria University for Administrative Sciences*© Vol, 59(3).
- 19.Kabeer, Naila. (2012), "Women's economic empowerment and inclusive growth: labor markets and enterprise development", SIG Working Paper, International Development Research Centre.
- 20.Kusimba, S. (2018). "It is easy for women to ask!": Gender and digital finance in Kenya. *Economic Anthropology*, 5(2), 247-260.
- 21.Lauer, K.; Lyman, T. Digital Financial Inclusion: Implications for Customers, Regulators, Supervisors, and Standard-Setting Bodies. In *Consultative Group to Assist the Poor (CGAP) Brief; Consultative Group to Assist the Poor (CGAP): Washington, DC, USA, 2015.*
- 22.Leveraging Digital Finance for Gender Equality and Women's Empowerment Innovation Facility un Women, New York, September 2019.
- 23.Lyman, T., & Lauer, K. (2015). What Is Digital Financial Inclusion and Why Does It Matter?. *CGAP Blog*, March, 10. (202٢/٣/٢٤) <https://www.cgap.org/blog/what-digital-financial-inclusion-and-why-does-it-matter> .
- 24.MIC (Meridian International Centre) (2017) *The Digital Finance Future-Inclusive and Global Economic Growth-* Meridian International Center. USA. Retrieved from < <http://www.meridian.org/digitalfinancefuture/> >. [Accessed September 2021].
- 25.Mujeri, K., & Azam, S. (2018). *Role of Digital Financial Services in Promoting Inclusive Growth in Bangladesh: Challenges and*

- Opportunities. *Institute for Inclusive Finance and Development, Working Paper*, (55).
26. Ozili, P. K. (2018). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. *Borsa Istanbul Review*, 18(4), 329-340.
27. Rana, N. P., Luthra, S., & Rao, H. R. (2019). Key challenges to digital financial services in emerging economies: the Indian context. *Information Technology & People*, 33(1), 198-229. <https://doi.org/10.1108/ITP-05-2018-0243>.
28. Rimaz, S. H., et al. "The survey of quality of life and its related factors in femaleheaded households supported by Tehran Municipality, Ddistrict 9." *Iranian Journal of Epidemiology* 10.2 (2014): 48-55.
29. Rogers E. M, Shoemaker and Floyd F, 1971. *Communication of Innovations*. New York: The Free Press, (1971). Bryant, Jennings and susan Thompson: *fundamentals of media effects*, new York, mcgrow-hill companies, p.p.113-119.
30. Rogers, E. M. (1983). *Diffusion of Innovations*. Third edition. New York. Free Press.
31. Siddik, M., Alam, N., & Kabiraj, S. (2020). Digital finance for financial inclusion and inclusive growth. In *Digital transformation in business and society* (pp. 155-168). Palgrave Macmillan, Cham.
32. Tornqvist, A and Schmitz C. (2009), *Women's economic empowerment: scope for Sida's engagement*. Sida (Swedish International Development Cooperation Agency) Working Paper, Sida, Stockholm.
33. *Toward a New Impact Narrative for Financial Inclusion, RESEARCH & ANALYSIS PUBLICATION, October 2019, in <https://www.cgap.org/research/publication/toward-new-impact-narrative-financial-inclusion>*
34. World Bank Group, *Digital financial services*, April 2020.
35. Yakubi, Y. & Basuki, B. & Purwono, R. (2019). Financial Inclusion and Digital Finance in the Arab World: Current Status and Future Priorities. *International Journal of Innovation, Creativity and Change*. Volume 6, Issue

مراجع على شبكة الانترنت:

١. أديب إبراهيم السقا. « أثر استخدام البنوك العاملة في فلسطين لتطبيق موبايل بنك في عملية الإقراض »، المؤتمر الدولي الأول في تكنولوجيا المعلومات والأعمال (ICITB2020) ، جامعة غزة، ص١-٢٥، متاح على: https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=3688070.

٢. تقرير مؤشرات استخدام المحافظ الإلكترونية التابعة لشركات الاتصالات للنصف الأول لعام ٢٠٢١، الصادر عن الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات بمصر - التابع لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات،

<https://www.tra.gov.eg/ar/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%B2%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%88%D9%85%D9%8A%D9%84%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA%D9%88/A%D8%B5%D8%AF%D8%B1-%D8%AA-14>

The Role of Digital Financial Services in Economic Empowerment of Women Breadwinner

(A Field Study on a Sample of Women Breadwinner in Egyptian Society)

Hebaallah Mostafa Mohamed Mostafa

Teacher of Sociology – Department of Philosophy and Sociology – Faculty of Education – Ain Shams University

Email: hebaallahmostafa@edu.asu.edu.eg

Abstract

The current study aims to analyze the role of digital financial services in economic empowerment of women breadwinner. It mainly relies on the social survey method and sampling technique, and uses the five- point Likert scale to collect quantitative data from a sample consisting of 220 female breadwinners. The study has yielded many findings, of which the most important is the fact that there is a statistically significant correlation between the use of digital financial services and the economic empowerment of women breadwinner at a 0.01 indication level, Where the value of the Pearson correlation coefficient was (0.745), which means that the greater the use of digital financial services by the breadwinner woman, the greater her economic empowerment. There is a statistically significant difference between the groups of respondents with regard to economic empowerment through the use of digital financial services according to the variables of age, educational status, and income, where the value of (F) is (10.488, 55.442, 5.992), respectively, at a less than 0.05 indication level. The most prominent problems faced by breadwinner women when using digital financial services are the weakness of the customer's financial protection framework, the lack of financial management culture with regard to saving and investment, and the weakness of channels for dealing with customer complaints.

Key words: Digital financial services, Economic empowerment, Women breadwinners.